

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

شواهد طرفة بن العبد
في كتب النحاة
جمعاً وتحليلاً

إعداد

د/ حمزة آدم يوسف حسن

أستاذ النحو والصرف المشارك - جامعة كردفان - كلية التربية - السودان

أ/ منى إبراهيم يوسف طاهر

باحث بقسم اللغة العربية

(العدد السابع والثلاثون)

(الإصدار الثالث .. أغسطس)

(١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م)

علمية - محكمة - ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

شَوَاهِدُ طَرْفَةِ بِنِ الْعَبْدِ فِي كُتُبِ النُّحَاةِ - جَمْعاً وَتَحْلِيلاً

حمزة آدم يوسف حسن

البريد الإلكتروني: elhelaw3@gmail.com

قسم النحو والصرف، كلية التربية، جامعة كردفان، السودان.

منى إبراهيم يوسف طاهر

باحث بقسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة كردفان، السودان .

البريد الإلكتروني: mnyabrahymalshrpay@gmail.com

الملخص:

تناول هذا البحث شواهد طرفة بن العبد في كتب النحاة، وهدف إلى إبراز الشواهد الشعرية التي استشهد بها النحاة في كتبهم، والوقوف على مواطن الاستشهاد في شعر هذا الشاعر الفحل، وإيضاح المعاني والدلالات اللفظية التي كان لها كبير الأثر في مجال الاستشهاد، اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى نتائج عديدة في استخدام الشاهد الشعري لإثراء الدراسات النحوية، ومن ذلك وقف البحث على (واحدٍ وثلاثين) موضعاً من الاستشهاد بشعر طرفة، منها (خمسة عشر) موضعاً في الشواهد النحوية و(ستة) موضع في الشواهد الصرفية، و(عشرة) موضع في الضرورة الشعرية، كشف البحث قيمة ومكانة شعر طرفة لدى أصحاب المدارس النحوية لما اكتسبه من منزلةٍ كبيرةٍ لاشتماله على حسن الصياغة، وجودة التراكيب، أكد البحث على أهمية الشاهد الشعري في تأصيل القاعدة النحوية والصرفية وتسهيل فهمها، أظهر البحث ضرورة حمل الشاهد النحوي والصرفي على بعض القراءات القرآنية لبيان بعض القضايا النحوية. أكثر شواهد طرفة التي تمثل بها النحاة؛ أخذت طابع التخريجات التي تشبه التأبيد.

الكلمات المفتاحية: شواهد - طرفة - النحوية - الصرفية - كتب النحاة.

Evidence of Tarafa bin Al-Abd in the books of grammarians - collection and analysis.

Hamza Adam Yousef Hassan

Department of Grammar and Morphology, Faculty of Education, University of Kordofan, Sudan.

Email: elhelaw3@gmail.com

Mona Ibrahim Yousef Taher

Researcher at the Department of Arabic Language, Faculty of Education, University of Kordofan, Sudan.

Email: mnyabrahymalshrpay@gmail.com

Abstract:

This research dealt with: Evidence of tarafa bin Al-Abd in the books of grammarians , and aimed he highlight the poetic evidence, cited by grammarians in their books. And examining the areas of martyrdom in the poetry of this outstanding poet and clarifying the meanings and connotations that had a great impact in the field. Or martyrtyrdom , the research following the descriptive analytical method and reached many results in using poetic evidence to enrich grammatical and morphological studies including: the research fowled on fifteen – one instances of citing Tara's morphological poetry, and seven research revealed the value and status or tarfa's poetry among grammar schools because it gained great status due to its good phrasing. The quality of the structures, the research emphasized the importance of the poetic grammatical and morphological base and facilitating its understanding, the research showed the nocewity of applying the morphological evidence to some Qur'an readings to clarily some grammatical issues . Most of the evidence of his extremity represented by grammarians took the nature conclusions that resemble support.

Keywords: Evidence, Anecdote, Grammar, Morphology, Grammar Books.

المقدمة

الحمدُ لله على إحسانه، والشكرُ له على فضله وامتنانه، الذي نَزَلَ علينا كتابه بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، وأرسل إلينا خيرَ رسله سيدنا محمدَ سفيرَ الحقِّ إلى الخلقِ أجمعين، وسلامٌ على أصحابه أعلامِ الهدى ومصابيحِ الدُّجى وعلى آله الميامين، وبعد:

يُعدُّ الشعر العربي ميداناً فسيحاً لدراسة القضايا النحوية، وذلك لأنَّ موضوعه الكلام الفصيح والاستعمال الصريح، والمُرَاد بالاستعمال؛ اللفظ الذي استخدمه العرب من شعرٍ ونثرٍ وحكمٍ وأمثالٍ وغيره، لأنَّ معيار جمال اللفظ أن يكون مأنوساً معروفاً المعنى.

ولمَّا كانت قضية الاستشهاد بالشعر ذات جوانب مختلفة ووسائل متعددة ومدارس متباينة، ولا يمكن ابتسار القول فيه، لذا استعان اللُّغويون والمفسِّرون والنحويون بالشعر العربي لتفسير المعاني النحوية وتيسير فهم اللُّغة، كيف لا والشعر هو ديوان العرب ومعجم أخبارهم وترجمان أفكارهم ومصدر مفاخرهم، وهو الذي حفظ تاريخهم الأدبي واللُّغوي، ولولاه لتأهوا بين الأمم والشعوب وأضحوا طي الكتمان ونهب النسيان، فكأين من مجدٍ مؤتَلٍ لهم لولا الشعر ، لدرس وأمسى في رحم الزمان.

وقد اهتم جُلَّةُ من علماء النُّحو بالشواهد الشعرية، فحفلت بها كتبهم تمثيلاً واستشهاداً، وكان من الذين أُستشهد بشعرهم؛ الشاعر الجاهلي الفحل (طرفة بن العبد)، حيث وقف الباحث على أشعار طرفة المبنوثة في كتب النُّحو وألفاها مادةً جديرةً بالبحث، فانعقد عزمه على جمعها وتحليلها، فجاء هذا البحث معنوناً بـ(شَوَاهِدُ طَرْفَةِ بِنِ الْعَبْدِ فِي كُتُبِ النُّحَاةِ - جَمْعًا وَتَحْلِيلًا)، وهي محاولة لتسليط الأضواء على المضامين النحوية التي تتخللها هذه الأشعار التي تلقاها النحاة بالنظر والاهتمام، ولعلَّ الهدف من هذا البحث هو إظهار عناية النحاة بالشاهد

النحوي وبخاصة في شعر طرفة وإبراز أثر ذلك على توجيه القضايا النحوية، وجمع ما تفرّق منها وجعله متاحاً متناولاً في أيدي الباحثين ما أمكن ذلك.

وكان الدافع لاختيار هذا الموضوع الآتي:

- قضية الشواهد النحوية من أهم قضايا النَّحو العربي، فعلى هذه الشواهد تقوم أصول النَّحو وتتأكد بها أفسيته وتستقر عليها أصوله وقواعده.

١- قضية الاستشهاد الشعري ذات جوانب مختلفة ومسائل متعددة.

٢- يتسم شعر طرفة بالأصالة ووضوح الألفاظ وعمق المعاني وثراء اللُّغة.

٣- محاولة إبراز الثراء اللُّغوي والنحوي من خلال ديوان طرفة.

٤- هذا الموضوع لم يتم بحثه من قبل، فلذا وقع نظر الباحثان فيه للإسهام في رfd الدراسات النحوية بهذا النوع من البحوث.

كلّ هذه الأسباب جعلت الباحثين على قناعة تامة بأنّ موضوع البحث على قدرٍ من الأهمية، حيث اعتمد البحث في تناول هذه الشواهد على المنهج الوصفي التحليلي ونهض وفقاً للآتي:

١ - جمع شواهد طرفة التي وردت في كتب ومصنفات النَّحو والتحقق من صحتها بالرجوع إلى الديوان.

٢ - ضبط الشاهد والإشارة إلى اختلاف روايات بعض الأبيات، وشرح معنى البيت، وكلّ ما بدا أنّه غامضٌ فيه.

٣ - ذكر موطن الشاهد وتوضيح أوجه الاستدلال وفقاً لأقوال العلماء دون الخوض في مسائل خلافية ربّما تخرج البحث عن إطاره الموضوع له لأنّ هدفه هو بيان دور الشاهد في توجيه القاعدة النحوية والصرفية، ويلى ذلك تلخيص من الباحث بالأعم الغالب فيما استقر عليه رأي الجمهور أو بما ينقدح للباحث من دليلٍ ظاهر أو رأيٍ راجح.

٤- توضيح وجه الضرورة العروضية على الشواهد المحمولة على الضرورة .

٥ - فُسِّم البحث إلى فصلين تتخللهما مباحث.

الدراسات السابقة

وقف الباحثان على عدد من الدراسات التي تطرقت لشعر طرفة بن العبد من زوايا متعددة ، ومن ذلك:

١- الشاهد النحوي في ديوان طرفة بن العبد ، خليفة ماجد خليفة الشمري ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ٢٠٠٩م ، تناول فيها الشواهد النحوية من شعره التي وردت في كتب النحو واللغة، وتتفق مع دراستنا؛ كونها درست الشاهد النحوي في شعر طرفة بن العبد ، وتختلف دراستنا عنها ؛ كونها درست الشواهد النحوية والصرفية من منظور تحليلي تقويمي .

٢- عوارض التركيب في الجملة العربية ، دراسة نحوية دلالية ، معلقة طرفة بن العبد أنموذجاً ، محمد الشتيوي ، جامعة أسيوط - كلية الآداب مصر ، ٢٠١٧م ، تناول فيها عوارض التركيب المتمثلة في الزيادة ، والحذف ، والفصل ، والتقديم ، والتأخير ، مما يغيّر الصورة الأساسية ، أو الإطار الثابت الذي وضعه النحاة ، كما تشمل دلالات العوارض التركيبية المتمثلة في دلالة عارض الحذف ، ودلالة عارض الزيادة ، ودلالة عارض التقديم والتأخير ، وتختلف دراستنا عنها؛ كونها تطرقت إلى مجمل القضايا النحوية والصرفية التي تناولها النحاة من خلال ديوان طرفة بن العبد .

٣- بناء الجملة في شعر طرفة بن العبد ، دراسة نحوية وصفية دلالية ، نسبية عبدالله النور إبراهيم ، ومريم النعيم سليمان أحمد ، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، السودان، ٢٠١٥م ، تناولت أنواع الجمل المركبة والبسيطة ، وتختلف دراستنا عنها ؛ كونها اهتمت بدراسة شواهد طرفة بن العبد النحوية والصرفية في الكتب النحوية دون التركيز على قضية بعينها .

٤- البناء اللغوي في معلقة طرفة بن العبد، ولم يقف الباحثان على مؤلفها ومكان وتاريخ نشرها ، ولكن من الواضح أنها تفترق عن دراستنا من حيث

الموضوع والمضمون .

واشتملت خطة البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: تضمنت هدف البحث وأسباب اختيار الموضوع ومنهج البحث والدراسات السابقة وخطة البحث.

التمهيد: وفيه حديث عن طرفة وشعره.

الفصل الأول: الشواهد المثبتة للقواعد النحوية والصرفية.

المبحث الأول: الشواهد المثبتة للقواعد النحوية .

المبحث الثاني: الشواهد المثبتة للقواعد الصرفية .

الفصل الثاني: الشواهد المحمولة على الضرورة الشعرية.

المبحث الأول: الشواهد النحوية.

المبحث الثاني : الشواهد الصرفية .

الخاتمة: وفيها النتائج التي تمَّ التوصلُ إليها.

ثمَّ قائمة للمصادر والمراجع.

تمهيد

التعريف بالشاعر ومكانة شعره عند اللُّغويين

أولاً: طرفة بن العبد، اسمه ونسبه وحياته^(١)

هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صععب بن علي بن بكر بن وائل، الشاعر الجاهلي المشهور، من بني بكر ويُعدُّ من شعراء الطبقة الأولى، وُلد في بادية البحرين وتنقل في بقاع نجد عام ستِّ وثمانين قبل الهجرة، الذي يوافق عام ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة ميلادية، وقيل عام أربعين وخمسمائة، فتكون حياته من عام أربعين وخمسمائة إلى عام خمسٍ وستين وخمسمائة، وأمّه وردة من رهط أبيه، وهي أخت المثلث من بني ضبيعة بن ربيعة بن نزار، وطرفة بالتحريك في الأصل: واحد الطرفاء وهو الأثل أو الطرفة وهي شجرة، واسمه عمرو وسُمي (طرفة) ببيتِ قاله وهو:

إِذَا نَحْنُ قُلْنَا أَسْمِعِينَا أَنْبَرْتَ لَنَا * عَلَى رِسْلِهَا مَطْرُوفَةٌ لَمْ تُشَدِّدْ

وهو أشهر الشعراء بعد امرئ القيس، ومرتبته ثاني مرتبة، وقال الشعر صغيراً، وهو أجود الشعراء قصيدةً وله بعد المعلقة شعرٌ حسن، ومن المقلين في الشعر، وهو أفضل الناس واحدةً عند العلماء وهي المعلقة التي قال فيها:

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالَ بِبُرْقَةٍ تَمْهَدُ * وَقَفْتُ بِهَا أَبْكِي إِلَى الْغَدِ

وتليها مثلها وهي:

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هَرَّ * وَمِنَ الْحُبِّ جَنُونَ مُسْتَعَزَّ

وكان في حسبٍ من قومه جريئاً على هجائهم وهجاء غيرهم.

تنقل طرفة في بقاع نجد واتصل بالملك عمرو بن هند ملك الحيرة وكان

(١) الخزانة ٤١٩/٢، الشعر والشعراء ١٨٢/١-١٨٥، الأعلام ٢٢٥/٣، طبقات فحول الشعراء

١٣٨/١، القاموس المحيط ص ٨٣١، العمدة في محاسن الشعر وأدابه ١٠٢/١، الديوان، ص ٥-

٦، وص ٤٨، ٥٧، ٦٣.

من ندمائه ولكن أبياتاً قالها طرفة وصلت إلى أسماع عمرو، جعلته ينقم عليه ويأمر بقتله حتى مات مقتولاً في البحرين عام (ستين) قبل الهجرة الذي يوافق عام أربع وستين وخمسمائة، حيث قُتل وهو ابن عشرين سنة، فيُقال له: ابن العشرين، وقيل حول العشرين، وأصح ما في ذلك قول أخته ترضيه:

عَدَدْنَا لَهُ سِتًّا وَعِشْرِينَ حُجَّةً * فَلَمَّا تَوَفَّاهَا اسْتَوَى سَيِّدًا ضَخْمًا^(١)

فُجِغْنَا بِهِ لَمَّا رَجَوْنَا إِيَّاهُ * عَلَى خَيْرِ حَالٍ لَا وِلِيدًا وَلَا قَحْمًا

ثانياً: مكانة شعره عند اللُغويين

طرفة بن العبد شاعرٌ مجيد وفي أسلوبه معاضلة في التركيب وتعقيد في الكلام أحياناً، وفي أغلب الأحيان تجد وضوحاً ودقة تصوير وجمال تعبير وقرب مأخذ وسهولة عرض ورشاقة بيان، وقد ذكروا أنّ شعره من أجود الأشعار^(٢)، وعلى الرغم من قلة شعر طرفة إلا أنّ أهل اللُغة حفلوا به واحتجوا به في شواهدهم اللُغوية، إضافة إلى الشواهد النحوية والصرفية، وفي هذا الجانب ستنم الإشارة إلى طرف من الشواهد اللُغوية فقط؛ لأنّ الشواهد النحوية والصرفية سيأتي الحديث عنها مفصلاً في أثناء البحث.

فمن الشواهد اللُغوية التي استشهد بها علماء اللُغة ما يأتي:

قال الشاعر:

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفْلَى * وَلَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ^(٣)

اللُغة: المشتاة: وهو زمن الشتاء والبرد، الجفلى: أن يعم دعوته للطعام ولا يخص أحداً، الآدب: الذي يدعو إلى المأدبة وهي كل طعام يُدعى إليه، الانتقار: أن يدعو النقرى وهو أن يخصهم ولا يعمهم، استعمل هذا البيت في

(١) العمدة في محاسن الشعر وأدابه ١/١٠٢. • القم: المتناهي في السن.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وأدابه ١/١٠٢، وانظر: الديوان، ص ١٧.

(٣) البيت من بحر الرمل، الديوان، ص ٦٨.

توضيح أنهم لا يخصّون الأغنياء ومن يطعمون في مكافأته ولكنهم يعملون طلباً للحمد ولاكتساب المجد^(١).

ومن الشواهد قوله:

أَعْمَرُو بِنِ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيِي صِرْمَةً * لَهَا سَبَبٌ تَرعى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجْرَ^(٢)
اللُّغَةُ: الصرمة: القطعة من الإبل. حيث ورد هذا البيت شاهداً على تضمين (ترعى) معنى (تتال)؛ لأنّ المال لا يرعى^(٣).

الفصل الأول: الشواهد المثبتة للقواعد النحوية والصرفية

الشاهد النحوي والصرفي هو مزج بين الذوق الأدبي والرأي النحوي أو الصرفي، وربما يراعي الشاعر الذوق الأدبي ويقدمه على الصنعة النحوية أو الصرفية؛ لأنّ الذوق الأدبي هو الدافع إلى التعبير أو هو الموجه إلى التعبير، وقد تُنشد الأبيات الشعرية في كتب النحو لتكون حجة للقواعد النحوية، والشعراء يعدون النحو الصرف موجهاً لأساليبهم؛ لأنهم يقولون للإفهام والتأثير، والقارئون والسمعون موجهون بما عهدوا من قواعد النحو^(٤).

صنّف العلماء الجملة على أسسٍ مختلفة، فمنهم من نظر إلى نوع الكلمة التي تقع في صدرها، ومنهم من صنّفها بحسب وقوعها في نطاق جملة أخرى أو بحسب موقعها من الإعراب أو بحسب الوظيفة التي تؤديها، وقد فسّمت وفق أساسين، الأول: بالنظر إلى الصدر، والمُرَاد بصدر الجملة (المسند والمسند إليه)، ولا قيمة لما تقدّم عليهما من حروف وفضلات، الثاني: بحسب المكونات

(١) الخزانة ٣٧٩/٩، ١٩٠/٨، وشرح الشواهد الشعرية، ص ٥٦٤.

(٢) البيت من بحر الطويل، الديوان، ص ٦٢.

(٣) الخزانة ١٤٠/٣، شرح شواهد المغني، ص ١٠٧، شرح الشواهد الشعرية، ص ٥٦١.

(٤) شرح الشواهد الشعرية، ص ٤٢.

التركيبية (الإسناد)، والمسند والمسند إليه ، وهما ما لا يغني كل واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً مثل قولك: (عبدُ الله أخوك)، فلا يمكن للاسم الأول بدء من الآخر في الابتداء^(١).

فأمّا الأساس الأول، فقد قُسمت فيه الجملة إلى نوعين: جملة اسمية: وهي التي تبدأ باسم وتتكون من عنصرين: الأول: المبتدأ (المسند إليه) والثاني: الخبر (المسند)، وهي نوعان كذلك: جملة ذات ترتيب اعتيادي، تبدأ بالمبتدأ (المسند إليه) ثم الخبر (المسند)، وجملة ذات ترتيب مخالف مثل: تقديم الخبر على المبتدأ، وجملة فعلية: وهي التي تبدأ بفعل وتتكون من عنصرين، الأول: الفعل (المسند) والثاني: الفاعل (المسند إليه)، وهي نوعان أيضاً: جملة ذات ترتيب اعتيادي تبدأ بالفعل (المسند) ثم الفاعل (المسند إليه)، وجملة ذات ترتيب مخالف مثل: تقديم الفاعل على الفعل، وتقديم المفعول على الفاعل وغيره. أمّا الأساس الثاني للتصنيف، أي: بحسب التركيب أو الإسناد، فقد قُسمت فيه الجملة إلى قسمين: بسيطة مجردة: وهي التي لا يُضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر، وجملة موسعة: وهي التي يُضاف إلى ركنيها الأساسيين عنصر أو أكثر ، يؤثر في مضمونها أو يوسع أحد عناصرها^(٢).

إلا أنّ هذه التقسيمات التي روعي فيها مبدأ الكلمة المتقدمة أساساً في التصنيف؛ اختلف فيه النحاة القدماء، فقد جعل البصريون جملة (عبدُ الله قام) مثلاً جملة اسمية مقدّرين ضميراً مستتراً للفاعل بعد الفعل، بحسبان أنّ الفاعل كالجزم من الفعل، فهما بمنزلة كلمة واحدة، وهذا يعني أنّه لا يجوز تقدّم عجز

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه ٢٣/١، ومغني اللبيب ٤٩٢/٢، البنى التركيبية للأفعال، علاء الدين الحمزاوي، ص ٥.

(٢) مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص ٩١، وينظر: البنى التركيبية للأفعال، علاء الدين الحمزاوي، ص ٥.

الكلمة على صدرها^(١)، أما الكوفيون فيعدون ما جاء على نحو الجملة المذكورة أنفأ جملة فعلية، وإن تقدّم فيها الاسم، بوصفه فاعلاً مقدّماً للفعل المؤخر^(٢). هذا، وقد جعل ابن هشام الأنصاري الجملة ثلاثة أنواع، حيث زاد الجملة الظرفية: وهي الجملة المصدرّة بالظرف أو الجار والمجرور، أمّا الزمخشري، فقد جعلها أربعة أنواع، حيث زاد الجملة الشرطية: وهي التي تتكون من أسلوب الشرط وقال: (والصواب أنّها من قبيل الفعلية)^(٣)، ومعنى هذا أنّ ابن هشام قام بالتقسيم الثلاثي، وعليه فإنّ الجملة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: جملة اسمية وجملة فعلية وجملة شرطية، إلّا أنّ هذه الأنماط المألوفة في نظام الجملة قد يعتريها بعض التغيير لأغراض بلاغية أو شعورية تتعلق بنظرة الشاعر وفلسفته، فلا فائدة من الألفاظ إذا لم تراعى عملية نظم الكلام وترتيبه ليسهل فهمه، وهذا ما أشار إليه الجرجاني بقوله: (والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف يُعتمد بها إلى وجهٍ من التركيب والترتيب، فلو أنّك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدّاً كيفما جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بُني، وفيه أفرغ المعنى وأجرى، وغيّرت ترتيبه؛ أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهديان)^(٤)، وقد كان التغيير الذي يظهر في الجملة أو في نظام إعرابها أو بنية الكلمة، كان محل اهتمام النحاة الذين يجدون فيها مادةً للدرس النحوي والصرفي، ونلاحظ هذا في أشعار طرفة التي سوقوها وجعلوها حججاً لهم.

(١) المقتضب، ١٢٨/٤، وينظر: القواعد البنائية، شرح كافية ابن الحاجب، الجامي نور الدين عبد الرحمن، ٢٥٥/١.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، ٦٥/٢.

(٣) مغني اللبيب ٤٩٢/٢.

(٤) أساس البلاغة، الجرجاني، ص ٣.

المبحث الأول

الشواهد المثبتة للقواعد النحوية

١- إعادة ضمير الغيبة على الموصول

قال الشاعر:

أنا الرَّجُلُ الضَّرْبُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ * خَشَّاشٌ كَرَأْسِ الْحَيَّةِ الْمُتَوَقِّدِ^(١)

اللُّغَةُ: الضَّرْبُ: الخفيف اللحم، الخشاش: الماضي من الرجال أو الخفيف

الروح الذكي، المتوقد: السريع.

والمعنى: أنا الرجل الخفيف اللحم والسرعة، والعرب تمتدح بخفة اللحم،

لأنَّ كثرتِه داعية إلى الكسل والثقل، وهما يمنعان من الإسراع في دفع الملمات وكشف المهمات.

والشاهد فيه قوله: (أنا الرجلُ الضربُ الذي تعرفونه)، حيث أعاد ضمير

الغيبة على الموصول (الذي) الواقع خبراً عن متكلم^(٢)، وقد رواه ابن منظور: (أنا الرَّجُلُ الجعدُ)^(٣).

استشهد النحاة بهذا البيت على أنَّ جملة الصلة لا بدَّ لها من ضمير يعود

إلى الموصول يربطها به، وحكم الضمير المطابقة للموصول في الأفراد والتذكير والحضور وفروعها، وقد جوَّزوا الحضور والغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به، حيث إنَّ الحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو: (أنا الذي فعلت، وأنت الذي فعلت)^(٤)، قال ابن

(١) البيت من بحر الطويل في الديوان، ص ٥٣.

(٢) همع الهوامع ١/٢٨١-٢٨٢، لسان العرب ١/٥٤٩، سر صناعة الإعراب ٢/٣٨، شرح الشواهد الشعرية، ص ٣٧٢.

(٣) لسان العرب ١/٥٤٩.

(٤) همع الهوامع ١/٢٨١-٢٨٢.

جني: تقول: (أنت الرجل الذي قام أخوه)، ولا تقول: (الذي قام أخوك) إلا في ضرورة شعر، كما تقول: (أنا الذي قام صاحبه) ولا تقول: (صاحبي) إلا في ضرورة، وإنما ذلك لأنَّ التقدير: أنا الرجل الذي قام صاحبه، وأنت الرجل الذي قام أخوه، ووفقاً لهذا لم يقل الشاعر: (الذي تعرفونني)، وعلى هذا كلام العرب الفصيح^(١)، وقد جاء ذلك محمولاً على المعنى دون اللفظ كما في قول الشاعر^(٢):

وَأَنَا قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا * وَتَرَكْتُ ثُعْلَبَ غَيْرِ ذَاتِ سَنَامِ

فقال: قتلت ولم يقل: قتل^(٣).

اللُّغَةُ: القَنَا: جمع قناة وهو الرمح الأجوف، سنام: كتل من الشحم.

المعنى: إني قتلت بكراً وتركت ثعلب بعد أن قتلت أكبر وأهم الشخصيات

فيها، فتركتها بغير سنام.

٢- مجيء حرف الجرّ (إلى) بمعنى في

قال الشاعر:

وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيَّ الْجَمِيعُ ثَلَاثِنِي * إِلَى دَرْوَةِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمُصَمَّدِ^(٤)

اللُّغَةُ: المصمَّد: الذي يصمد إليه الناس لشرفه ويلجأون إليه في حوائجهم،

المصمَّد: القصد.

والمعنى: إذا التقى الحيّ الجميع بعد افتراقهم وجدنتني في موضع الشرف

منهم وعلو المنزلة، أو: وإن يلتق الحيّ للمفاخرة وذكر المعالي تجدني منهم

أو تجدني أوفاهم حظاً من الحساب وأعلاهم سهماً في النسب.

(١) سر صناعة الإعراب ٣٨/٢، بتصرف يسير.

(٢) البيت من بحر الكامل، للمهلهل عدي بن ربيعة، من شواهد المقتضب ١٣٢/٤، وشرح المفصل

٢٥/٤، سر صناعة الإعراب ٣٥٨/١، وفي رواية: وتركت مرة .

(٣) سر صناعة الإعراب ٣٨/٢، وانظر: المقتضب ١٣٢/٤.

(٤) البيت من بحر الطويل، الديوان، ص ٤٧.

والشاهد فيه قوله: (إلى ذروة البيت)^(١).

حيث استشهد النحاة بهذا البيت على استعمال (إلى) بمعنى (في)^(٢)، ومنع البغدادي أن تكون (إلى) هنا بمعنى (في)، حيث لا يلزم أن يكون معناه: في ذروة، لأنه يمكن أن يريد: أويماً إلى ذروة كما في قوله تعالى: (سَأْوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ)^(٣)، فلا حجة فيه^(٤).

وفي قوله: (إلى ذروة) ثلاثة معانٍ: الأول: أن (إلى) فيه على أصلها بمعنى الغاية، وهي مع مجرورها حال من الياء في (تلاقني) متعلقة بمحذوف تقديره: تلاقني مُنتسباً إلى ذروة البيت أو: اعتزني إلى ذروة فحذف الفعل لدلالة الحرف عليه، الثاني: بمعنى (في) أي: في ذروة البيت أي: إلى ذروة البيت، وذروة كل شيء: أعلاه، الثالث: بمعنى (مع) أي: تجدني معهم^(٥)، وللبيت رواية أخرى وهي: إلى ذروة البيت الكريم، ورواية الديوان: البيت الرفيع، وهي الرواية المثبتة^(٦).

٣- مجيء حرف الخفض (على) اسماً

قال الشاعر:

وتساقى القوم كأساً مرة * وعلا الخيل دماءً كالشَّقَرِ^(٧)

اللُّغَةُ: تساقى: سقى كل واحد منهما الآخر، الشقراء: بكسر القاف: جمع

(١) الأصول في النحو ١/٤١٥، الخزانة ٩/٤٦٩-٤٧١، أمالي ابن الشجري ٢/٦٠٨، دراسات

لأسلوب القرآن الكريم ١/٢٩٠، شرح الشواهد الشعرية، ص ٣٠١.

(٢) الأصول في النحو ١/٤١٥.

(٣) سورة هود/ ٤٣.

(٤) الخزانة ٩/٤٧٠، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب ٢/٢٦٩.

(٥) الخزانة ٩/٤٧٠، وشرح القصائد العشر، ص ٧٩.

(٦) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص ١٨٧ - ١٨٨، والديوان، ص ٤٧.

(٧) البيت من بحر الرمل، الديوان، ص ٦٨.

شقرة وهي زهرة حمراء.

والمعنى: لقد تبادل القوم سقاية بعضهم بعضاً هذه الكأس المرة، وصارت ظهور الخيل حمراء لكثرة ما سال عليها من دماء القتلى.
والشاهد في البيت قوله: (علا)، حيث جاءت هنا فعلاً واحتاجت إلى فعل ومفعول^(١).

ورد هذا الشاهد في كتب النحاة على مجيء حرف الخفض فعلاً، قال ابن عصفور: (وتكون حروف الخفض اسماً وفعلاً، أما (على) فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض نحو قوله:^(٢)

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُؤُهَا ...

فجاءت (على) اسماً مجروراً بـ"من"^(٣)، وقد وردت رواية البيت في اللسان: (وعلى الخيل)، وحينئذ لا شاهد فيه^(٤).

ذكر ابن منظور: أن ألف (علا زيدا) منقلبة من (واو) إلا أنها تُقلب مع المضمر (ياء) تقول: عليك، وبعض العرب يتركها على حالها^(٥)، وأشار المبرد: إلى أن "على" لفظة مشتركة للاسم والفعل والحرف، أي أنه يتفق الاسم والحرف في اللفظ، كما تقول: (على زيدٍ ثوبٌ)، فـ(على) هذه حرف خفض، وتكون فعلاً:

(١) شرح ابن عصفور ٤٩٧/١، لسان العرب ٤٢١/٤، تاج العروس ٢١٩/١٢، وجمهرة اللُّغة ٧٣٠/٢.

(٢) البيت من بحر الطويل لمزاحم العقيلي، من شواهد الخزانة ١٨٨/٨، والأغاني ٩٨/١٩ والكتاب ٢٣١/٤ والمقتضب ٥٣/٣ ومقاييس اللغة ١١٦/٤ والمقرب ١٩٦/١ وعجزة: تُصِلُّ وَمَنْ قَيْضٍ بِزِيَاةٍ مُجْهَلٍ.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ٤٦٧/١.

(٤) اللسان ٤٢١/٤.

(٥) اللسان ٨٩/١٥.

(علا زيداُ ثوبٌ)، ف"على" هذه فعلٌ من علا يعلو ، والمعنى قريب^(١).

٤- وقوع الحال جملة اسمية أو جملة فعلية من (واو) الجماعة

قال الشاعر :

ثُمَّ رَاحُوا عَبِقُ الْمَسْكِ بِهِمْ * يُلْحَقُونَ الْأَرْضَ هَدَابِ الْأُزْرِ^(٧)

اللغة : العبق : الرائحة ، الأزر : جمع إزار ، الهداب : الخيوط التي

تبقى في طرفي الثوب.

والمعنى : يجرون أزرهم من كبريائهم على الأرض ويغطون الأرض بها .
والشاهد في قوله (يلحقون الأرض)^(٨) ، وقوله (عبق المسك) ، استشهد به النحاة على مجيء الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت وقد وقعت حالاً من (واو) الجماعة في (راحوا) ، ولم يأت الشاعر بالواو كما هو الواجب واكتفى بواو الجماعة ، والشاهد الثاني (عبق المسك بهم) وهي جملة اسمية من مبتدأ وخبر وقعت حالاً من (واو) الجماعة الواقعة فاعلاً في قوله (راحوا) ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة بصاحبها بالضمير المجرور بالباء في (بهم) ، ولم يذكر الواو معها^(٩).

وقد اختلف العلماء في الحكم على مثل ذلك ، فذهب الزمخشري إلى أنّ هذا شاذ لا يجوز القياس عليه ، وعنده لا بدّ من ربط الجملة الاسمية إذا وقعت حالاً من الواو ، إمّا وحدها وإمّا مع الضمير ، ولا يجوز أن يكون الرابط هو

(١) المقتضب ٤/٤٢٦، وانظر: اللسان ١٥/٨٩.

(٢) البيت من بحر الرمل ، في الديوان ، ص ٦٨.

(٣) المقاصد النحوية ٣/١١٦٥ ، شرح ابن الناظم ، ص ٢٤٨ ، شرح الشواهد الشعرية ص ٥٠٨ ، شرح المفصل ١/١٨٥.

(٤) شرح المفصل ١/١٨٥ ، المقاصد النحوية ٣/١١٦٦ ، شرح ابن الناظم ، ص ٢٤٨ ، شرح الأشموني ، ٢/٣٧.

الضمير وحده^(١).

وذهب ابن يعيش إلى أن ربط الجملة الاسمية بالضمير مثل ربطها بالواو ، وهي خيار بين ثلاثة وجوه ربطها بالواو وحدها ، وربطها بالضمير وحده ، وربطها بالواو والضمير جميعاً^(٢).

وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك بقوله^(٣) :

وجملة الحال سوى ما قُدِّمًا * بواو أو بضمير أو بهما

وقال ابن الناظم معلِّقاً على هذا : (وقد يستغنى بالضمير عن الواو)^(٤) كقوله تعالى : (وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ)^(٥).

بينما يرى الأشموني أن هذه الوجوه الثلاثة ليست بدرجة واحدة بالنسبة للجملة الاسمية بل أعلاها ارتباطاً الجملة الاسمية بالواو والضمير معاً ، ويليه ارتباطها بالضمير وحده^(٦).

إلا أن في هذا الشاهد وقعت فيه الواو للجمع، وكان الغرض اجتماع جملة الحال مع العامل، وعليه جاز أن ترتبط الجملة الواقعة حالاً بالواو كما يجوز أن ترتبط بالضمير وحده^(٧).

(١) المرجع نفسه ١/١٨٥.

(٢) المرجع نفسه ١/١٨٥.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٢٤٨ وشرح الأشموني ٣/١٠٤.

(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٤٩.

(٥) البقرة / ٣٦.

(٦) شرح الأشموني ، ٣/١٠٤-١٠٦.

(٧) حاشية الصبان ، ٢/٢٨٢.

٥- مجيء الضمير منفصلاً وحقه أن يأتي متصلاً :

قال الشاعر :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْحَيِّ أَمْ صَرَمُوا * يَا صَاحِبَ بِلِ صَرَمِ الْوَصَالِ هُمْ^(١).

اللغة : الصرم : القطع البائن ، وعمّ بعضهم به القطع ، أي نوع كان .
والشاهد قوله : (بل صرم الوصال هم)^(٢) استشهد به الأخفش على ورود الضمير لتقوية الكلام تقول : فعل أنا ، وقد أجاز المبرد مجيئه في الشعر وغيره ، وادعى أنه على معنى ليس في المتصل ، لأنه لا يدخله معنى النفي والإيجاب ، ومعناه : ما فعل إلا أنا وحملوا عليه قول الشاعر : أصرمت حبل ... فرفع قوله : (هم) ب(صرم) ، ولا يجوز في غير هذا ، فعلى هذا : قام أنا^(٣).
وأما الجرمي من المجيزين أيضاً فقد قصره على الشعر فقط^(٤)، وقال ابن عقيل : (وكان من حقه أن يقول : بل قطعوا الوصال ولكنه اضطر ففصل ، وقد جاء بالضمير منفصلاً وكان حقه أن يجيء متصلاً بالعامل)^(٥) ، ومنعه سيبويه ، ونص على أنه لا تقع (أنا) في موضع التاء التي في (فعلت) ولا يجوز أن تقول : فعل أنا؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا)^(٦).

أما المواضع التي يجوز أن يُؤتى به متصلاً نحو : سلنيه وكنته، فأجازوا في (الهاء) الانفصال نحو : (سلنيه وكنته) ، وهو مذهب ابن مالك، لأن كل فعلٍ تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران ، واختار

(١) البيت من بحر الكامل الديوان ، ص ١١٩.

(٢) همع الهوامع ٢٠٢/١ ، شرح ابن عقيل ٥٠/١ ، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٣٣/٢ .

(٣) همع الهوامع ٢٠٢/١ .

(٤) التذليل والتكميل ١٣٣/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل ٥٠/١ .

(٦) الكتاب ٣٥٠/٢ .

سببويه الانفصال نحو : سلني آياه وكننت آياه ، وهو الأرجح لأنه الكثير في لسان العرب ، وقد اجتمع الأمران^(١) في قوله تعالى : (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا)^(٢).

والى هذه المعاني أشار ابن مالك بقوله^(٣) :

وَصِلْ أَوْ أَفْصَلْ هَاءُ سَلْنِيهِ وَمَا * أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخَلْفَ انْتَمَى

كَذَاكَ خَلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالًا * اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ^(٤)

من خلال هذا العرض يتضح أن الأمرين جائزان ، الانفصال والاتصال ولكن الانفصال مخصص بالشعر ، وهو الكثير في لسان العرب.

وقد روى البيت : بل صرم الحبال هم ، بدلاً عن (الوصال).

٦- حذف صاحب الحال

قال الشاعر :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوُضَيْفُ وَسَاقُهَا * أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيِّدٍ^(٥)

اللغة : تَرَّ ، قطع ، المؤيد : الداهية ، الوظيف : عظم في الرجل هو

ما بين الرسخ والساق وفي اليد ما بين الرسخ والذراع.

والمعنى : يقول قال الشيخ في حال عقري هذه الناقة الكريمة وسقوط

وظيفها وساقها عند ضربي إياها بالسيف : ألم تر أنك أتيت بداهية شديدة بعقرك

مثل هذه الناقة الكريمة النجيبة ، والشاهد فيه قوله (وقد تَرَّ الوظيف)^(٦) .

(١) شرح ابن عقيل ١/٥٠-٥١ ، الكتاب ٢/٣٦٥ .

(٢) الأنفال / ٤٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/٥٠ .

(٤) البيت من بحر الطويل ، الديوان ص ٥٤ .

(٥) البيت من بحر الطويل ، الديوان ص ٥٤ .

(٦) الخزانة ٣/١٥١-١٥٢ ، شرح الشواهد الشعرية ، ص ٣٠٠ .

أُستشهد بهذا البيت على كون جملة (وقد ترّ الوظيف) حالية وعاملها (يقول) ولا صاحب لها ، لأن فاعل (يقول) المستتر ، ليس صاحب الحال لأنّه لم يبين هيئته ، إذ ليست من صفاته^(١).

والمشهور في تعريف الحال أنّه جملة بعد عامل ليست معه ذو حال وقد اشترط بعض النحاة في جملة الحال تبين الهيئة ، بينما لم يعتبر آخرون في حده تبين الهيئة^(٢) ، وفي مسألة عدم إبراز الحال وهيئته قال ابن هشام الأنصاري : (ومما يُشكل قولهم في نحو : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةً، إن الجملة الاسمية حال مع أنّها ، لا تتحل إلى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي حال مؤكدة ، وتأويل ذلك: جاء زيدٌ طالعةً الشمسُ عند مجيئه^(٣)).

وللبيت روايتان مختلفتان، فمن رواه برفع (الوظيف) فعلى أنّه فاعل (ترّ) اللازم بمعنى : انقطع ، ومن رواه بنصب الوظيف فعلى أنّه مفعول (تر) المتعدي بمعنى قطع ، وفاعله ضمير العضب في بيت قبله وهو أمشي بعضب مُجرّد...

ومن هنا تتبين أهمية مراعاة الصناعة النحوية ومعنى التركيب معاً ، لأنّ التعويل على أحدهما دون الآخر لا يؤدي الغرض المطلوب.

٧- حذف عامل المفعول به

قال الشاعر:

ديار سُلَيْمِي إِذْ تَصِيدُكَ بِالْمُنَى * وَإِذْ حَبْلُ سَلْمَى مِنْكَ دَانَ تَوَاصُلُهُ^(٤)

اللغة : الحبل : العهد الذي بينه وبينها .

(١) الخزانة ، ١٥١/٣ - ١٥٢

(٢) الخزانة ، ١٥١/٣ - ١٥٢.

(٣) مغني اللبيب ، ص ٦٠٦.

(٤) البيت من بحر الطويل ، الديوان ، ص ١١٠.

والمعنى : تلك ديار سليمي إذ كنت تجاورها فتمنيك وتصيدك بمنها .
والشاهد فيه قوله : (ديار) ^(١) .

استشهد به السيوطي على حذف عامل المفعول به لقرينة ، قال : (يُحذف عامل المفعول به لقرينة ، أمّا في (ديارِ الأحاب) فمعناه : اذكر ، وقد استعملوا ذكر الدار بحذف الفاعل كثيراً كقوله : (ديارِ مِيَّةٍ إذ مِيٌّ تَسَاعِفُنَا) ^(٢) أي : (اذكر ديارِ مية) ^(٣) .

وذكر أبو حيان أن هذا اللفظ إن أُريد بخصوصه فيحتاج إلى سماع وهذا لم يحصل ، وإن أُريد لفظ (ديار) مضافاً إلى المحبوبة ؛ فكثير ^(٤) .
ورواية البيت في الديوان (ديارٌ لسلمي) ، وحينئذٍ لا شاهد في البيت ^(٥) .

٨- الإضافة إلى النكرة

قال الشاعر :

رَحِيبُ قِطَابِ الْحَبِيبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ * لِحَبْسِ النَّدَامَى بَقَنَّةً الْمُتَجَرِّدِ ^(٦)

اللغة : رحيب : واسع ، القطاب : المزاج ، قطاب الحبيب : أسفله .
أو مجتمعه وهو مخرج الرأس من الثوب ، الحبس : لمس أوتار العود .
والشاهد فيه قوله : (رحيبُ قطابٍ منها) ^(٧) .
استشهد النحاة بهذا البيت على إضافة (رحيبُ إلى قطاب) ^(٨) .

(١) همع الهوامع ١٤/٢ ، شرح الشواهد الشعرية ٣٩٥/٢ .

(٢) البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ، ص ٢٣ ، وصدرة : ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربٌ .

(٣) همع الهوامع ١٥/٢

(٤) المصدر نفسه ١٤/٢-١٥

(٥) الديوان ، ص ١١٠ .

(٦) البيت من البحر الطويل ، الديون ص ٤٧ .

(٧) الخزانة ٣٠٣/٤ ، اللسان ٦٨١/١ ، شرح التسهيل ابن مالك ٦٣/١ ، التذليل والتكميل ٢٧/١١ ،

شرح الشواهد الشعرية ، ص ٣٠٠ .

(٨) الخزانة ٣٠٣/٤

وقد رُوي بإضافة (رحيب) إلى (قطاب) من غير تتوين في المضاف ، وخرَجَ البغدادي^(١) والسيرافي^(٢) البيت على أن الرواية الصحيحة هي : رحيبٌ بالتتوين ورفع (قطاب) على الفاعلية، ويكون (رحيب) نعتاً سببياً لقينة في البيت الذي قبله وهو ... ندمايَ بيضٌ كالتُّجومِ وقينةٌ ، ويكون الرَّحْبُ وصفاً للقينة في اللفظ ووصفاً لقطاب الحبيب في المعنى والمعنى : رَحْبَ قطابُ حبيبها ، أي : اتسع ، وضمير (منها) لقينة .

قال السيرافي عن هذه الإضافة : (ورديء إضافته بمنزلة حسنة وجهها وذلك لأنَّ الأصل : رحيبٌ قطاب الحبيب، فإذا أضفنا (رحيب) فقد جعلنا (فيها) الضمير العائد فلا معنى لـمنها^(٣)).

وشبه الأزهري (رحيب قطاب) بقولهم : وجه الأب زيدٌ حسنةٌ ، بنصب (الوجه)، بل يُقال : زيدٌ حسن الوجهِ ، فالوجه : معمول سببياً لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنًى أي : الوجه منه أي من (زيد) ، هذا رأي البصريين وقيل : لا حذف وإنَّ (آل) في الوجه خلف عن الضمير المضاف إليه، وهو رأي الكوفيين، ويؤيده التصريح بالضمير مع (آل) وذكر قول طرفة المتقدم شاهداً على ذلك^(٤).

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (آل) عوضٌ من الضمير ، وحكوا مررتُ برجلٍ ظريفِ الأب، بالرفع وتتوين الصفة ، وقد أبطل مذهب الكوفيين بجواز مجيء الضمير مع (آل) على قول طرفة المتقدم ، كما منع تعويض الضمير ابن مالك وأبو حيان وبعض المتأخرين ، قال ابن مالك : (لو كان حرف التعريف عوضاً

(١) المصدر نفسه ٣٠٣/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ٥٨/٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ٥٨/٢.

(٤) التصريح ٥٠/٢.

عن الضمير لم يجتمعا ، إذ اجتماع العوض والمعوض ممتنع^(١).
ونقل السيرافي عن سيبويه قوله : (اعلم أنه لا يوجد في العربية مضاف
تدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة وذلك قولك : (هذا الحسن
الوجه)، أما دخول الألف واللام على الصفة المشبهة إذا كانت مضافة، وذلك
لأنَّ الإضافة لا تكسوها تعريفاً البتة وأنها في تقدير المنفصل ، فإذا كانت
الإضافة لا تكسوها تعريفاً ولا تحقيقاً ؛ لم تمنعها الإضافة دخول الألف واللام
وحلَّت محل النكرة التي تتعرَّف بالألف واللام لما احتاجه إلى التعريف الذي
لا يكتفي بالإضافة)^(٢).

وعلق السيرافي بقوله : (وقد جعله سيبويه مضافاً رغم أنَّ المضاف تقدَّر
فيه اللام أي : (لام) الإضافة أو (من) ؛ لأنه أراد أنه مضافٌ في اللفظ)^(٣).

٩- استعمال (متى) لجزم فعلين

قال الشاعر :

متى تأتني أصحبك كأساً رويةً * وإن كنت منها ذا غنى فاعن وأزدد^(٤)

اللغة : الكأس : الخمر في إنائها ولا تسمى كأساً إلا كذلك ، أصحبك أسقك
صباحاً وهو شرب الغداة والروية المروية وهي فعلية بمعنى (مفعلة) ، والغاني
والمسقي سواء ، يُقال : غنيت عن الشيء : استغنيت.

(١) التذييل والتكميل ٢٧/١١.

(٢) المرجع نفسه ٥٨/٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ٥٨/٢.

(٤) البيت من بحر الطويل ، الديوان ص٤٧.

والشاهد فيه قوله (متى تأتني أصبحك) ، حيث جزمت (متى) الشرطية فعلين : تأت وأصبحك^(١).

استشهد المبرد على المجازاة بـ(أي) كما في قوله تعالى : (أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)^(٢) و (متى) كما في قول طرفة ... متى تأتني ... ، وذكر أن أصل الجزاء أفعاله مضارعة ؛ لأنه يُعربها ولا يُعرب إلا المضارع ، فإذا قلت : إن تأتني آتِك فتأتني ، مجزومة (بأن) وآتِك مجزومة (بأن) و (تأتني) ، ولا تكون المجازاة إلا بفعل ، لأنَّ الجزاء إنّما يقع بالفعل أو بالفاء لأنَّ معنى الفعل فيها^(٣).

وفي البيت شاهد آخر ، استشهد به سيبويه على أن (أزدد) بالسكون ولكن كُسر للإطلاق في القافية ووصلها بجر المد للترنم^(٤) ، وفي هذا السياق قال السيرافي : (وأصل "أزدد" السكون ، ولو جاء هذا الساكن في قافية مرفوعة أو منصوبة كان إقواءً)^(٥).

والجدير بالذكر أنّ البيت ورد بمرويات متعددة ، منها : و(إن تأتني) بدلاً عن (متى تأتني) ، وهذه الرواية تؤثر على الشاهد فيسقط الاستشهاد في البيت ، وورد البيت أيضاً برواية : (وإن كنت ذا غنى فاستغن وأزدد) بدلاً عن : وإن كنت منها ذا غنى فاغن ، ويروى : ولو كنت عنها غانياً ، بدلاً عن وإن كنت منها ، كما يُروى (ازددي) بالياء ، وهذه الروايات لا تُؤثر على الشاهد المثبت في

(١) المقتضب ٤٩/٢ .

(٢) الإسراء / ١١٠ .

(٣) المقتضب ٤٩/٢ .

(٤) الكتاب ٣٠٣/٢ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ٨٤/٥ .

الديوان^(١).

١٠- النصب على المستثنى ، والمستثنى منه مجرور بالباء

قال الشاعر :

أبني لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ * إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ^(٢)

اللغة : بنو لبيني : قومٌ من بني أسد ، وأمهم لبيني من بني والبة بن الحارث بن ثعلبة.

والمعنى : أنتم في الضعف وقلة الانتفاع كيد لا عضد لها.

والشاهد فيه قوله : (إلا يداً) بنصب (يد) على المستثنى ، والمستثنى منه مجرور بالباء^(٣).

استشهد به ابن يعيش وآخرون^(٤) في "باب حمل البذل على محل الجار والمجرور ، لا على اللفظ"، فنصب (يداً) الثانية لوقوعها بعد (إلا) بدلاً من محل الجار والمجرور ، لتعذر حمله على لفظ المخفوض ، لأنَّ ما بعد (إلا) موجب والباء مؤكدة للنفي وإعمال البذل في هذا الموضع مشاع عند النحاة، وفيه قال الزمخشري : (ونقول ما جاءني من أحدٍ إلا عبداً لله ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً ، ولا أحدٌ فيها إلا عمرو ، فتحمل البذل على محل الجار والمجرور لا على اللفظ ونقول : (ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأ به ، وما زيدٌ بشيءٍ لا يُعبأ به ، بالرفع لا غير، وذلك لأنَّ الجار والمجرور عند بني تميم في موضع رفع ؛ لأنَّهم

(١) الديوان ص ٤٧.

(٢) البيت من بحر الكامل ، الديوان ، ص ٦٠ ، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٤١/١ ، والكتاب ٣١٧/٢ والمقتضب ٤٢١/٤ وقد نسبه السيرافي لأوس بن حجر ، شرح أبيات سيبويه ٨٠/٢.

(٣) شرح المفصل ٧٤-٧٥ ، المقتضب ٤٢١/٤ ، الكتاب ٣١٧/٢ ، المفصل ، ص ١٠٠ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٤١/١ ، وشرح الشواهد الشعرية ص ٣٥٤.

(٤) شرح المفصل ٧٤-٧٥.

لا يُعملون (ما) لعدم اختصاصها^(١).

وقد روى البيت (يا بني أُنِينِي لَسْتُما بيد) وفي هذه الرواية يريد أن الباء زائدة في خبر (ليس) كما زادت في خبر (ما) وأن الباء في موضع نصب، فكأنه قال : لست شيئاً إلا شيئاً لا يعبأ به^(٢).

كما يروى : مخبولة العَصْدِ^(٣) ولا تأثير لهذه الرواية ؛ لأنّ النص الصحيح ما أثبت في الديوان^(٤).

١١ - النصب على الترخيم

قال الشاعر :

لنا يَوْمٌ وَللكِرْوَانِ يَوْمًا * تطيرُ البائِساتُ ولا نظيرُ^(٥)

اللغة : الكروان : طائر ، رغوثة : النعجة تخور : تصوت

والمعنى : يقول إنَّ قابوس قسم أيامه بين طرفة وخاله المتلمس ، وصيد الكروان ، ولكن هذه الطيور البائسة تطير وتخلص ، أمّا هما فلا يستطيعان الطيران والخلص.

الشاهد فيه قوله : (البائسات) منصوب على الترخيم^(٦).

استشهد النحاة بهذا البيت على نصب (البائسات) على الترخيم ، ورووه بالرفع والنصب ، فالرفع على القطع ، وقد يكون على البدل من المضمرة في (نظير) ، أمّا النصب فعلى الترخيم كما يُقال: مررتُ به المسكينَ ولقيتهُ البائسَ ،

(١) المفصل ، ص ١٠٠.

(٢) شرح أبيات سيبويه ٨٠/٢.

(٣) شرح المفصل ٧٤/٢-٧٥.

(٤) الديوان ، ص ٦٠.

(٥) البيت من بحر الوافر ، الديوان ، ص ٦٣.

(٦) شرح معلقة طرفة، الأعلام الشنتمري ١/١٠٩ ، تفسير القرطبي ٣/٣١٣ ، شرح الشواهد الشعرية ص ٣٩٠ - ٣٩١ ، خزانة الأدب ٢/٤١٥ ، ٢/٣٧٥.

وفاعل (تطير) ضمير الكروان ، كما رُوى على نصب (يوماً) في الموضعين على أنه بدل كل من الدهر في البيت الذي سبقه^(١).

قَسَمْتُ الدَّهْرَ فِي زَمَنِ رَحِيٍّ * كَذَاكَ الحُكْمُ يَقْصِدُ أَوْ يَجُورُ^(٢)

وذكر البغدادي أن جماعة جمعوا الكِرْوَانَ على كِرْوَانَ بكسر الكاف وتسكين الراء ولم يقولوا : الكراوين والكروانات ، وعلى هذا يسقط منه شذوذان : الترخيم وتغييره ، ويبقى شذوذاً واحد وهو حذف حرف النداء مع اسم الجنس ، ويدل على الترادف وعلى أنه ذكر ورود (الکرا) في غير النداء.

ومن خلال هذا العرض يتبين أنه ليس هنالك ما يدعو إلى إثبات حرف النداء في الاسم المرخم ، لأن الفائدة من الترخيم هي التخفيف ، طالما أن هذا الترخيم لم يكن في مضاف إليه ولا في وصف ، لأنهما غير مناديين ، قال سيبويه : (فلا يُرخم مضاف ولا اسم منون في النداء ، من قبل أنه جرى على الأصل وسلم ومن الحذف ، حيث أُجرى مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب)^(٣).

١٢ - نصب المفعول به بصيغة المبالغة (فُعل)

قال الشاعر :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ * عَفْرٌ ذُنْبَهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ^(٤)

اللغة : غفر : جمع غفور ، فخر : جمع فخور

المعنى : أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون

(١) الخزانة ٣٧٥/٢ ، شرح معلقة طرفة ، ١٠٩/١ ، تفسير القرطبي ٢١٣/٣ ، شرح الشواهد الشعرية

٩٩١/٣٩ ، خزانة الأدب ٤١٥/٢

(٢) الديوان ، ص ٦٣ .

(٣) الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٤) البيت من بحر الرمل ، الديوان ، ص ٦٨ .

بنفوسهم ، ولكنهم يتواضعون للناس. والشاهد فيه : قوله : (غفر ذنبهم) ، حيث استشهد به النحاة على إعمال (غفر) جمع غفور ، الذي هو صيغة مبالغة، مضمرة على مخبر عنه مذكور وهو اسم (إن) ، إعمال الفعل فنصب به المفعول به ، وهو قوله : (ذنبهم)^(١).

المشهور أن صيغ المبالغة هي صيغ حُولت من (فاعل) للمبالغة، وهي : فَعَالٌ ومفعول ومِفْعَالٌ وفِعِيلٌ وفَعِلٌ ، وقد جَوَزَ بعض النحاة إعمال هذه الأمثلة غير مفردة^(٢).

ورواية البيت عند سيبويه (فجر) ، وهذا لا يُؤثر في الشاهد النحوي ، ولكن يتغير به المعنى : فد(فجر) جمع فجور وهو الكثير الفجور أي : أنهم يعفون عن الفواحش^(٣).

وإجراء ما كان جمعاً ل(فِعُول) وما كان للمبالغة ؛ في باب المتعدي مجرى جمع (فاعل) في التعدي ، فد(غفر) جمع غفور وقد عدّوه إلى (ذنبهم) كما عدّوا غفوراً نفسه^(٤).

ونصب (ذنبهم) ب(غفر) يعني أنهم أجروا (فُعُلاً) مجرى (فَعُول) ، لأنه جمعه، وفاعلة وفواعل وفاعلات تعمل هذا العمل^(٥).

وهذا يدل على أنه لا فرق في الوصف العامل بين أن يكون مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً، نحو: الضاربين والضاربتين والضراب والضوارب

(١) همع الهوامع ٦٠/٣ ، شرح ابن عقيل ٥٤/٣ ، شرح الشواهد الشعرية ، ص ٤١١ ، شرح الأشموني ٨١/٤-٨٢ ، أوضح المسالك ٢٠٣/٣ - ٢٠٤ ، شرح التصريح ١٨/٢ ، الكتاب ١١٣/١ .

(٢) همع الهوامع ٦٠/٣

(٣) الكتاب ١١٣/١ .

(٤) شرح الأشموني ٨١/٤-٨٢ .

(٥) كتاب الجمل في النحو ، ص ٩٣ .

والضاربات ، فحكما حكم المفرد في العمل ، فنقول : هذان الضاربان زيذاً ، وهؤلاء القاتلون بكرأ^(١)، ومن إعمال جمعه جمع مؤنث سالماً قوله تعالى : (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)^(٢).

فإن (كاشفات) جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به (ضره)^(٣) ، قال ابن هشام الأنصاري: (ولا نعلم خلافاً بين النحاة إعمال المثني والمجموع من أسماء الفاعلين ، وكيف يختلفون في جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحاً في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم، كما ورد في مواضع لا تُحصى ولا تُعد من الأبيات المعروف قائلوها)^(٤).

١٣ - إعمال (خال) المتصرف في ضميرين متصلين لمسمى واحد

قال الشاعر :

وجاشت إليه النفس خوفاً وخاله * مصاباً ولو أسي على غير مرصد^(٥)

اللغة والمعنى خاله : ظنه ، الخيلولة : الظن : المرصد : الطريق ، جاشت النفس : اضطربت وارتفعت نفسه، أي: زال قلبه عن مستقره ، وقوله على غير مرصد أي: ولو أسي لا يرصد ولا يخاف من أحد لظن أنه هالك من العطش لهول المفازة ، أي : فأنا أنجو منها على ناقتي. والشاهد فيه قوله : (وخاله مصاباً)^(٦).

استشهد به السيوطي على جواز إعمال المتصرف من الأفعال القلبية في ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما : فاعلٌ والآخر مفعولٌ به ، نحو : ظننتني خارجاً ، وأنت ظننتك خارجاً^(٨). وقوله تعالى : (أَنْ رَأَهُ اسْتَعْنَى)^(٩).

(١) شرح ابن عقيل ٥٤/٣ وشرح المفصل ٩٥/٤.

(٢) الزمر/ ٣٨.

(٣) أوضح المسالك ٢٠٣/٣ - ٢٠٤.

(٤) المرجع نفسه ٢٠٣/٣ - ٢٠٤.

(٥) البيت من بحر الطويل ، الديوان ص ٤٦.

(٦) همع الهوامع ٥٠٠/١ - ٥٠١ ، شرح المعلمات التسع ، ص ٥٧.

(٨) همع الهوامع ٥٠٠/١ - ٥٠١.

وذكر أبو عمرو الشيباني تعليقاً على هذا البيت : وجاز خاله ؛ لأنَّ الفاعل في المعنى مفعول لأثمه إنَّما رأى شيئاً فأظنه^(١). وقوله : إليه أي : صاحبه ، وقوله : وخاله : أي خال نفسه، وإنَّما جاز أن يقال : خاله مصابياً ، ولم يجز ضربه إذا أردت (ضرب نفسه)، لئلا يكون فاعلاً ومفعولاً في حال^(٢).

١٤ - مجيء (بجل) بمعنى (نعم) أو اسم فعل بمعنى (يكفي)

قال الشاعر :

ألا إنَّني شربتُ أسودَ حالِكاً * ألا بجلي من الشَّرَابِ ألا بجل^(٣)

اللغة : أراد بالأسود الحالك : الموت ، بجلي : يكفيني ، بمعنى حسبي ، **والمعنى :** أراد أنَّه شرب ماءً حالِكاً أو سُماً أسود ، وربَّما كان المعنى الثاني أقرب ، لأنَّ الأسودين : (التمر والماء) فالتمر هو الأسود وتُثي التمر والماء للتغليب .

والشاهد فيه : قوله : (ألا بجل) ، حيث جاءت (بجل) بترك النون ، لأنَّ النون فيه أكثر على وجهين : حرف بمعنى (نعم) واسم وهي على وجهين أيضاً : اسم فعل بمعنى (يكفي) واسم مرادف لحسب، ويقال على الأول : (بجلني) وهو نادر وعلى الثاني (بجلي)^(٤).

وقد تأتي (بجل) غالباً بمعنى (نعم) واقتصر المرادي وابن هشام وغيرهما على أنَّها موضوع ليكفي فعلاً مضارعاً غائباً ، وهذا يحتاج إلى فاعل ظاهر ،

=

(٩) العلق /٧.

(١) شرح المعلقات التسع ص ٥٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٧.

(٣) البيت من بحر الطويل، الديوان، ص ١٠٩.

(٤) مغني اللبيب ، ص ١٥١ ، شرح الشواهد الشعرية ٤١٨/٢ الجنى الداني ، ص ٤٢٠ ، المقاصد

النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٣٤٧/١.

ولا يتيسر فيه بجلي الآن ، ولا في قول طرفة بن العبد، ولما رأوا أن لا فاعل ؛ اضطروا إلى جعل (بجل) في البيتين بمعنى (حسب) وأثبتوا معنىً ثانياً لها^(١).
وذكر أبو حيان الأندلسي أن (بجل) اسم فعل بمعنى (اكتف) الياء في موضع نصب بمعنى (كفاني) أو (يكفيني) ، وإذا لم تلحق فهي بمعنى (حسب)^(٢)، ووافقه ابن دريد والأزهري ولكنهم لم يتعرضوا لمجيئها اسم فعل؛ وإنما عبروا بـ(حسب) لقرب المعنى تيسيراً للفهم^(٣).
وزعم العيني أن (بجل) الثانية تأكيد لبجل الأولى ، وقد رُدَّ بأنَّ الحرف لا يؤكد الاسم لتغايرهما بالنوعية^(٤).

(١) الخزانة ٢٥٠/٦ ، والإرتشاف ٢٢٩٨/٥ والجنى الداني ص ٤٢٠ مغني اللبيب ، ص ١٥١.

(٢) الإرتشاف ٢٢٩٨/٥.

(٣) الخزانة ٢٥٠/٦.

(٤) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، ٣٤٨/١ ، وانظر : الخزانة ٢٥٠/٦.

ثانياً : الشواهد المثبتة للقواعد الصرفية :

١- مد المقصور

قال الشاعر :

لَا تَجْعَلْنِي كَامِرِيٍّ لَيْسَ هَهُمُ * كَهَمِيٍّ وَلَا يُغْنِي غَنَائِيٍّ وَمَشْهَدِيٍّ (١)

اللغة والمعني : ليس همه كهمي : ليس عزمه مثل عزمي ، ولا طلبه للمعالي مثل طلبي، ولا يغني غنائي أي: لا ينفع في المواطن التي أنفع فيها ، ولا يسد كما أسد .

والشاهد فيه قوله : (غَنَائِيٍّ بفتح الغين) وهو الممدود أصالة ومعناه : النفع والكفاية (٢).

المقصور قسمان : قياسي وسماعي ، فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملتزم فتح ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِل) فإنه يكون (فَعَلًا) بفتح الفاء والعين نحو : أَسَفٌ أَسْفًا ، فإذا كان معتلاً ، وجب قصره نحو : جَوَى جَوًى ونحو (فَعِل) في جمع (فَعلة) بكسر الفاء و(فُعَل) في جمع (فُعلة) بضم الفاء نحو : مَرَى جمع مَرِيَّة ومُدَى جمع مُدِيَّة ، أما المقصور السماعي نحو : الفتى والثرى والسَّناء : الضوء ومن الممدود السماعي الفتاء : حادثة السن ، والثراء كثرة المال (٣).

وقد استشهد البصريون بهذا البيت للرد على الكوفيين الذين يجيزون مد المقصور ، واستشهدوا بقول الشاعر :

فَلَا فُقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ (٤)

(١) البيت من بحر الطويل الديوان، ص ٥٥.

(٢) شرح الشواهد الشعرية ، ص ٦٧ ، الإنصاف ص ٧٤٧ ، التصريح ٢/٢٩٣ الأشموني ٤/١١١

(٣) شرح ابن عقيل ، ٤/٤٥-٤٦.

(٤) البيت بلا نسبة من بحر الوافر، من شواهد الإنصاف ٢/٦١٥ ، والأشموني ٤/١١٠ ، والتصريح

٢/٢٩٣. وصدوره : سيغنييني الذي أغناك عني.

حيث قال البصريون إنَّ شاهد الكوفيين يحتمل أن يكون ممدوداً في الأصل وأن يكون بفتح الغين كهذا البيت، إلا أنَّ ابن الأتباري عدَّ ما ذهب إليه البصريون تعسفاً ، لأنَّ ذلك معنى ، وهذا معنى وبينهما بونٌ في إشارة إلى معنى (غناء) في البيت ، الذي هو مصدر لغنيته^(١).

وذهب قومٌ إلى أن (غناء) في البيت بكسر الغين ممدوداً مصدر (غانتيه) غناءً مثل (راميته) رماءً ، إذا فاخرته في الغنى بكسر الغين ، بالقصر ، بينما ذهب آخرون إلى أنَّه بفتح الغين من قولهم : هذا رجل لا غناءَ غيره، فيكون ممدوداً أصالة، قال الأشموني : (والحق أنَّ الشاعر أراد "الغنى" ضد الفقر لأنَّه قابله به، والتأويلات الأخرى انتصاراً للبصريين الذين يمنعون مد المقصور^(٢)).

٢- اجتماع (هاء) التنبيه والكاف في اسم الإشارة

قال الشاعر :

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي * وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ^(٣)

اللغة : بنى غبراء : اللصوص ، وقيل أراد بهم الفقراء والصعاليك ، وأهل هذالك الطراف الأغنياء ، الطراف : بيت من آدم وهو من بيوت الأعراب . والمعنى : يقول لما أفردتني العشيرة رأيت الفقراء الذين لصقوا بالأرض من شدة الفقر لا ينكرون إحساني وإنعامي عليهم ، ورأيت الأغنياء الذين لهم بيوت الأدم لا يُنكرونني لاستطابتهم صحبتي ومنادمتي . والشاهد فيه قوله : (هذالك) حيث جاء بهاء التنبيه مع الكاف وحدها ولم يجيء باللام ، لتقدم حرف التنبيه (ها) على اسم الإشارة.^(٤)

(١) الإنصاف ، ص ٧٥٠.

(٢) شرح الأشموني ١١١/٤ ، وانظر : الإنصاف ٦١٥/٢ - ٦١٧ ، والتصريح ٢٩٣/٢.

(٣) البيت من بحر الطويل ، الديوان ، ص ٤٨.

(٤) همع الهوامع ٢٤٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٥/١ ، شرح الأشموني ١٢٢/١ ، المقاصد النحوية

٣٧٤/١ ، شرح الشواهد الشعرية ٢٨٩.

استشهد النحاة بهذا البيت على أن اسم الإشارة يأتي متجرداً من الكان كثيراً ، أمّا إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو جمع فلا يجوز أن يوتى بالكاف مع حرف التنبيه، فيمتنع اتفاقاً أن نقول : (هذالك ولا هاتلك ولا هؤلالك) ، كراهية كثرة الزوائد^(١).

قال ابن عقيل : (والمشار إليه رتبتان، القرب والبعد ، فإذا أُريد الإشارة إلى البعيد فالكاف وحدها ، فنقول (ذاك) أو الكاف واللام نحو : ذلك ، وهذه الكاف حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه ، فإن تقدّم حرف التنبيه الذي هو (ها) على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها فنقول: هذالك ... كما قرر ابن مالك وهو مبني على مثال واحد لا نظير له^(٢).

وحكم هذه الكاف بأنّها حرف؛ لأنّها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً واللازم منتفٍ ، لأن اسم الإشارة لا يقبل الإضافة لأنّه لا يقبل التكرير^(٣).
وتدخل (ها) التنبيه على المجرد من الكاف كثيراً نحو : هذا وهذان وهؤلاء ، وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو : هذاك وهاتيك وهذانك ، لكن هذا الثاني قليل كما في بين طرفة السابق ، ولكنه ليس شاذاً^(٤).

وقد علّق الأستاذ محمد محي الدين عبدالحميد على هذا الشاهد قائلاً^(٥) :
(ولم يقع لي مع طويل البحث وكثرة الممارسة نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه (ها) التنبيه مع (كاف) الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد ، ولعلّ العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا ، أو لعلّ

(١) شرح ابن عقيل ٦٤/١ ، شرح الأشموني ١٢٢/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٦٤/١ ، شرح الأشموني ١٢٢/١.

(٣) شرح ابن الناظم ، ص ٥٢.

(٤) شرح الأشموني ١٢٢/١.

(٥) شرح ابن عقيل ٦٥/١.

قدامهم الذين شافهوا العرب، قد سمعوا ممن يُوثق بعربته استعملوا مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه، فهذا جعلوه قاعدة^(١).

٣- تذكير المؤنث حملاً على المعنى

قال الشاعر

مَوْلَاتَانِ تَعْرِفُ الْعَتِقَ فِيهِمَا * كَسَامِعَتِي شَاةٍ بِحَوْمَلٍ مُفْرَدٍ^(٢)

اللغة: مؤللتان ، التأليل : التحديد والتدقيق ، أي: محددتان لتحديد الآلة وهي الحربة ، يريد أن أذنها كالحربة من الانتصاب، العتق : الكرم والنجابة ويريد هنا الحسن والنقاء ، السامعتان : الأذنان : الشاة : الثور الوحشي ، حومل : موضع ، والمعنى : يقول لها أذنان محددتان تحديد الآلة تعرف نجابتها فيهما وهما كأذني ثور وحشي منفرد في الموضع المعين، وخص المفرد لأنه أشد تيقظاً واحترازاً .

والشاهد فيه قوله (مفرد) حيث استشهد البغدادي به على أنه إذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير ، جاز في ضميره التذكير والتأنيث ، و (شاة) هنا مؤنثة لفظاً ومعناها : الثور الوحشي ، وقد رجع إليه ضميره في وصفه وهو (مفرد) فذكر رعاية لجهة المعنى.

٤- تذكير المؤنث اللفظي حملاً على المعنى

قال الشاعر :

لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ * حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ^(٣)

المعنى: إنَّ العقل الذي يهدي الفتى أين يضع قدميه اللتين تسوقان

(١) البيت من بحر الطويل ، الديوان ، ص ٤٥.

(٢) خزنة الأدب ٤٣٦/٧ ، وشرح الشواهد الشعرية ص ٣٠١، وانظر : شرح المعلقات التسع ، ص ٥٤ ، وشرح القصائد العشر ، ص ٧٣.

(٣) البيت من بحر المديد ، الديوان ، ص ١٢٦.

ساقيه، وتقودانه إلى العيش الكريم أو إلى الهلاك.

اختلف النحاة في تعيين الشاهد في هذا البيت إلى قولين : القول الأول : هو قول ابن عصفور^(١) وابن منظور^(٢) ، حيث يريان أنّ الشاهد فيه هو قوله : (تهدي ساقه قدمه) ، حيث أنّث الشاعر (قدمه) بدليل (التاء) في (تهدي) ، كما أن الساق مؤنثة بدليل تصغيرها (سويقة) وإخبارهم عنها إخبار المؤنث، وكذلك القدم أيضاً مؤنثة لإخبارهم عنها إخبار المؤنث ، كما في قوله تعالى : (فَتَرَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا)^(٣) ، وقوله تعالى : (وَأَلْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ)^(٤)

القول الثاني : ذهب سيبويه^(٥) والأخفش وتابعهما السيوطي وابن يعيش^(٦) إلى أن الشاهد في البيت مجيء (حيث) ظرفاً بمعنى (الحين) ، أي حين تهدي أو مدة حياته ، وقال السيوطي : (ولا يستعمل غالباً إلا ظرفاً)^(٧).

والصحيح أن القدم تؤنث بدليل مجيئه في القرآن الكريم ، أمّا استشهادهم (بحيث) ظرفاً للزمان ، فهذا غير لازم ، إذ يمكن أن يكون المعنى : في أي مكان كان^(٨).

(١) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٥٢٠/٢.

(٢) لسان العرب ١٦٨/١٠ ، ٣٥٧/١٥.

(٣) النحل / ٩٤.

(٤) القيامة / ٢٩.

(٥) الكتاب ٢٢٣/٤.

(٦) همع الهوامع ١٥٣/٢.

(٧) شرح المفصل ١١٦-١١٥/٣.

(٨) همع الهوامع ١٥٣/٢.

٥- تثنية (حنان)

قال الشاعر :

أبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتِ فَاسْتَبَقِي بَعْضَنَا * حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ (١)
اللغة : أبا منذر: كنية عمرو بن هند ، التحنن : الرحمة والخير ، ومعنى
قول القائل : حنانيك : تحنناً بعد تحنن ، أي : كلما كنت في رحمة وخير
فلا تقطعن ذلك، وليكن موصولاً بآخر من رحمتك.
والشاهد فيه قوله : (حنانيك) حيث تُني حنان لإرادة التكرير ونصبها على
المصدر النائب عن الفعل (٢).

اختلف النحاة في تثنية (حنان) على قولين الأول: هي تثنية يشفع بها
الواحد ، والمراد : إجابة موصولة بأخرى ، ومساعدة موصولة بأخرى ، وحنان
موصول بآخر أو رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة (٣).

وقد رُدَّ بأنَّ من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة، أمَّا القول الثاني
: فهي تثنية يُراد بها التكرير ، والتقدير : تحنن علينا تحنناً، وتُني مبالغةً وتكريراً
أي : تحنن تحنناً بعد تحننٍ ولم يقصد التثنية خاصة وإنما جعلت التثنية علماً
للتكرير هنا لأنها تضعيف العدد وتكثيره (٤)، وهو قول ابن سيدة وقد نسبه للخليل،
قال : (وقول الخليل هو الصواب من ثلاثة أوجه : أحدها : إفراد حنان تارة
وتثنيته تارة في (حنانيك) ، الثاني : الإضافة إلى الظاهر مع وجود الياء خلاف
قولهم على ذلك في لَبَّى زيدٌ وسعدى زيدٌ، والوجه الثالث : ما تقتضيه المبالغة

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٧٧/٢

(٢) البيت من بحر الطويل ، الديوان ص ٩٤.

(٣) همع الهوامع ٨٣/٢ ، شرح المفصل ٢٩١/١ ، الكتاب ٣٤٨/١ ، اللسان ١٢٩/١٣ ، المخصص

.. ١٥٦١٤

(٤) الكتاب ٣٤٨/١ والمقتضب ٢٢٣/٣-٢٢٤.

من التثنية على ما بات من قبل^(١).

ولا يجوز استعمال المصدر مثنى إلا في حالة الإضافة، فإذا قلت :
حنانيك فهو منصوب بفعل مضمر تقديره : تحنن تحنناً بعد تحنن، لكنهم حذفوا
الفعل لأنَّ المصدر صار بدلاً منه كما كان ذلك في سقياً لك ورعياً^(٢).

وتكون الإضافة لأمرين : أحدهما : طلب الأعراف في هذا المعنى النادر؛
لأنَّه يصير كالمثل، والآخر : أنَّ الإضافة إلى المعظم أخص بمعنى التعظيم من
الانفصال ، فلهذا لم يجز في : حنانيك ولبيك وما جرى مجراها إلا الإضافة ،
وعلة الإضافة فيها كعلة لزوم الإضافة في سبحان الله ومعاذ الله ، فإذا قلت :
سبحان الله وحنانيه ، كأنك قلت : ورحمته على المبالغة في طلب الرحمة منه
بعد الرحمة على ما تقتضيه التثنية وت قوله بالنصب والرفع^(٣).

وذهب المبرد إلى أن (حنانيك) مَّا يجوز إفراده ، فإذا أفردت فأنت مخير ،
إن شئت نصبت وإن شئت ابتدأت ، فإذا تثبت لم يكن إلا منصوباً ؛ لأنَّه وضع
موضع ما لا يتمكن ، نحو لبيك وسعديك^(٤).

ومَّا يجدر ذكره هنا أنَّ النحاة متفقون على نصب (حنانيك) على
المصدر ولكنَّهم اختلفوا في تثنية (حنان) ، هل هي تثنية أريد بها التكاثر أم هي
تثنية لطلب الرحمة ، والأول أصحها على ما تبين ، وذلك لأن (حنانيك) -
أحياناً يفصل عن الإضافة في حد الأفراد ، على ما حكاه ابن منظور من قولهم:
حنانيك يا فلانُ أفعل كذا ، ولا تفعل كذا يذكره الرحمة والبر^(٥).

(١) المخصص ١٥٦/٤ .

(٢) المخصص ١٥٦/٤ ، وانظر : الكتاب ٣٤٨/١ ، وشرح المفصل ٢٩١/١ .

(٣) المخصص ١٥٦/٤ ،

(٤) المقتضب ٢٢٤/٣ .

(٥) لسان العرب ١٣٠/١٣ ، والمخصص ١٥٦/٤ .

٦- تحريك العين في (نعم)

قال الشاعر :

فَفَدَاءِ لِبْنِي قَيْسٍ عَلَيَّ * مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ
مَا أَقَلَّتْ قَدَمِي إِنْهُمْ * نَعَمُ السَّاعِدُونَ فِي الْأَمْرِ الْمَبْرُ^(١)

اللغة : أقلت : حملت، الفاعل : لابس النعل، الأمر المبر : هو الأمر الذي يُعجز عن دفعه وإبطاله.

والمعنى : نفسي فداء لبني قيس على ما أصاب الناس من أمر يسرهم أو يضرهم.

والشاهد فيه قوله : (نَعِمَ) بالتحريك بفتح النون وكسر العين^(١)، استشهد به النحاة على استعمال (نعم) فعل المدح على الأصل بفتح النون وكسر العين، حملاً على قراءة يحيى بن وثاب ، (فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ)^(٢) بفتح النون وكسر العين^(٣). وقال ابن الأنباري : (ومن قال "نعم" بفتح النون وسكون العين؛ حذف كسرة العين)^(٤).

وهذا يبيِّن أنَّه لا خلاف في أن (نعم ويئس) فعلاّن، ولكن الخلاف في لغاتهما ، فذكر ابن عصفور أن فيهما أربع لغات : (نَعِمَ) بكسر النون وإسكان العين وهي الأفتح وأكثرها تغنى عن الاستشهاد عليها ، و (نِعِمَ) بكسر النون والعين وعليه قوله تعالى : (إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)^(٥)، و"نَعَم" قال

(١) البيت من بحر الرمل ، الديوان ٧١.

(١) شرح المفصل ٣٨٨/٤ ، شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٦٣/٢ ، شرح الشواهد الشعرية / ص ٣٨٢ ،

همع الهوامع ١٨/٣ ، الخزانة ، ٣٧٦/٢.

(٢) الرعد / ٢٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٦٤/٢ .

(٤) الإنصاف ص ١١٩.

(٥) البقرة / ٢٧١.

السيوطي : (وأصلهما (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين^(١)، و(نَعَم) بفتح النون وتسكين العين واستشهد بقول طرفة السابق^(٢)).

وقد تعددت روايات البيت ، فروي : ثم نادوا أنهم في قومهم، ورؤى ما أقلت قدم ناعلها ، كما روى قدما بالنتنيه ، الرواية المثبتة في الديوان هي خالتي والنفس قدما ، أنهم نِعَم الساعون في القوم^(٣)، ولكن كل هذه الروايات لا تأثير لها على الشاهد الذي جاء على الأصل تثبتاً لهذه القاعدة كما ورد إيضاحه.

(١) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٦٤/٢.

(٢) همع الهوامع ١٨/٣.

(٣) الديوان ، ص ٧١.

الفصل الثاني

الشواهد المحمولة على الضرورة الشعرية

المبحث الأول : الشواهد النحوية

الضرورة الشعرية هي مصطلح يطلقه النحويون على العديد من الظواهر اللغوية المختلفة وجدها مبنوثة في أبواب النحو والصرف ، والتي تبيح كثيراً ممّا يحظره النثر ، فأحياناً يخرج الشاعر عن المعتاد اضطراراً ، فربما يضطره الوزن ، إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه ، أو إبدال حرف وغيره ، وقد رخص النحاة للشعراء مخالفة القياس النحوي في سبيل تقويم الوزن العروضي مما يُستجاز في الكلام مثله بيد أنه لا يكون من مظاهر هذا الترخيص رفع منصوبٍ ولا نصب مخوضٍ ولا لفظ يكون به الشاعر لاحقاً^(١).

وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ولا أن يزيد ما شاء ، بل لذلك أصول يعمل عليها ، فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالشاذ ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بدّ أن يكون قد ضارع شيئاً بشيء ، ولكن التشبيه يختلف ، فمنه قريب ومنه بعيد^(٢).

وقد بيّن ابن السراج الضرورات الجائزة ، وقال إن أحسنها ما رُدّ فيه الكلام إلى أصله ومثّل له بستة أمثلة : وهي صرف ما لا ينصرف ، ووضع الكلام في غير موضعه ، وتغيير وجه الإعراب للقافية ، وتأنيث المذكر على التأويل ، وقطع ألف الوصل في أنصاف البيوت لتقدير الوقف على الصدور وتخفيف المشدد في القوافي^(٣) ، قال سيبويه : (وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا^(٤)).

ومما يسترعى النظر أن طرفة قد وقع في شعره بعضُ الضرورات الشعرية ،

(١) أسس التحليل النحوي وتطبيقاته ، عرض وتوصيف ، أ. د. البسيوني عطية عبدالكريم ، ص ٣١.

(٢) الأصول في النحو ، ٤٣٥/١.

(٣) الأصول في النحو ٤٥٠/٣-٤٧٧.

(٤) الكتاب ، ٣٢/١.

فوجب الوقوف عليها، ولفت النظر إليها إلا في هذا الموضوع من البحث، وهذه الضرورات تتمثل في الآتي:

١- نصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة ضرورة

قال الشاعر :

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الوَعَى * وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّذَاتِ هل أنت مُخْلِدي^(١)

اللغة : الزاجري : المانعي ، الوعى : الحرب ، مخلدي : ضامن بقائي .
والمعنى : أيها الإنسان الذي يلومني على حضور اللذات والحروب ، هل تضمن لي بقائي خالداً إذا امتنعت عنها .

والشاهد في البيت قوله : (احضِرْ) ، حيث نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة ضرورة^(٢) ووجه الضرورة أن هذا البيت من بحر الطويل ووزنه على الشاهد : فعولن مفاعلين فعولن مفاعن ، أمّا وزنه على الأصل وبالزيادة : فعولن مفاعن فعولن مفاعن .

استشهد به السيوطي على جواز الإضمار ، برواية : ألا أيُّهَذَا اللاتمي ، بدلاً عن (الزاجري) ، إلا أن هذه الرواية لا تؤثر على الشاهد^(٣) .

ومما يسترعى النظر أن سيبويه أورد البيت برواية تؤثر على الشاهد وهي : ألا أيُّهَذَا الزاجري احضِرْ الوعى برفع (أحضِرْ) ، وعلى هذا فليس في البيت ضرورة ، لأنّ الرواية جاءت على القياس^(٤) .

وبالرجوع إلى الديوان تبين أنّ الرواية المثبتة هي : (ألا أيُّهَذَا اللاتمي

(١) البيت من بحر الطويل ، في الديوان ، ص ٤٨ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٦٣/١ وشرح ابن عقيل ١٢/٤ وكتاب سيبويه ٤٥٢/١ والمقتضب ٨٥/٢ وشرح شذور الذهب ، ص ١٥٤ ، وهمع الهوامع ٢٧/١ .

(٣) همع الهوامع ٤٥٢/١٢ .

(٤) الكتاب ٤٥٢/١ وشرح ابن عقيل ١٢/٤-١٣ .

أَحْضَرَ الْوَعْيَ) بِنَصْبِ (أَحْضَرَ) ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ لَجَأَ إِلَى الضَّرُورَةِ فَحَذَفَ (أَنَّ) الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَصِبَ بِهَا الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ، وَقَدْ رَخَّصَ السِّيَوطِيُّ رَوَايَةَ (أَحْضَرَ) بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّ مِنْ رَفْعِهِ فَإِنَّهُ حَذَفَ (أَنَّ) لِقَرِينَةٍ فِي الْمَعْطُوفِ لِيَصِحَّ عَطْفُهُ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا لَزِمَ عَطْفُ مَفْرَدٍ عَلَى جُمْلَةٍ وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَأَجَازَ رَوَايَةَ النَّصْبِ عَلَى الْإِضْمَارِ لَا الْحَذْفِ، وَالْمُضْمَرُ فِي قُوَّةِ الْمَذْكُورِ^(١).

وَالْأَمَاكِنُ الَّتِي تَضْمُرُ فِيهَا (أَنَّ) يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا ، وَهِيَ (لَامُ) الْجُودِ وَ(حَتَى) وَ (كَيْ) وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأُو ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ بِإِضْمَارِ (أَنَّ) إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعَرَ أَوْ نَادَرَ كَلَامًا^(٢).

وَتُحَذَفُ (أَنَّ) وَيَنْصَبُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا وَجُوبًا أَوْ جَوَازًا إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا اسْمٌ صَرِيحٌ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٣). فَيُرْسَلُ (يُرْسَلُ) مَنْصُوبًا بِأَنَّ الْجَائِزَةَ الْحَذْفِ لِأَنَّ قَبْلَهُ (وَحِيًّا) وَهُوَ اسْمٌ صَرِيحٌ^(٤).

أَمَّا حَذْفُ (أَنَّ) وَالنَّصْبُ بِهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ، فَشَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ^(٥)، مَرُّهُ يَحْفَرُهَا بِنَصْبِ (يَحْفَرُ) أَي : مَرُّهُ أَنْ يَحْفَرُهَا، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ^(٦) :

وَشَذَّ حَذَفُ أَنْ وَنَصْبُ فِي سَوَى * مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مَا عَدَلَ رَوَى

وَيَرَى ابْنَ عَقِيلٍ أَنَّ الَّذِي سَوَّغَ نَصْبَ الْفِعْلِ بِأَنَّ الْمَحْذُوفَةَ وَجُودَ (أَنَّ)

(١) همع الهوامع ٢٧/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٦٣/١.

(٣) الشورى / ٥١.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٣-١٢/٤ .

(٥) المرجع نفسه ١٢/٤ - ١٣.

(٦) المرجع نفسه ١٢/٤-١٣.

ناصبة لمضارع آخر في البيت وهو قوله : وأنَّ اشهد للذات^(١) ، وفيما ذهب ابن هشام إلى القول نفسه، ذكر أن في البيت شاهداً آخر وهو قوله : أيهذا الزاجري ، حيث نعت (أي) باسم الإشارة ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالألف واللام، وهذا هو الغالب إذا نعت (أي) باسم الإشارة^(٢).

قال الأعم : (والشاهد في البيت عند سيبويه رفع (أحضر) لحذف الناصب والمعنى : لأن أحضر الوغى ، وهذا مذهب البصريين ، لأنهم يجيزون أن ينصب الفعل المضارع بحرف محذوف في غير المواضع المحفوظة من قبل أن نواصب المضارع عوامل ضعيفة والضعيف لا يعمل إلا وهو مذكور ، أما الكوفيون فيجيزون إضمار (أن) ضرورة ويروون البيت (أحضر) بالنصب ، ونظير ذلك قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، بنصب تسمع^(٣).

أما رواية سيبويه (أحضر) فقد حملة على قوله تعالى : (أعبدُ) في الآية الكريمة : (قُلْ أَغْيِرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)^(٤) وفي هذا قولان : القول الأول : أن (أعبدُ) ، حُذفت فيه (أن) ، فارتفع الفعل على معنى الحالية والتقدير : (أتأمروني عابداً غير الله) ومثله في هذا مثل (أحضر الوغى) إذ الأصل (أن أحضر) فحُذفت (أن) أيضاً فارتفع الفعل على معنى الحالية، إذ المراد : أتجرني حاضراً الوغى؟ فكأنه ظهرت فيه أمارة النية في حضورها والعزم عليه ، فكأنه حاضر ، وهو قول السيرافي^(٥) والرماني^(٦) والأعلم^(٧) وابن خروف^(٨).

(١) المرجع نفسه ١٢/٤-١٣.

(٢) شرح شذور الذهب ، ص ٥٣ - ١٥٤.

(٣) انظر : شرح شذور الذهب ، ص ١٥٣ - ١٥٤ وشرح ابن عقيل ١٣/٤.

(٤) الزمر / ٦٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ٣/٣٠٤.

(٦) شرح كتاب سيبويه ، الرماني ٤/١٨٢٠.

(٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعم الشنتمري ، ص ١٩٥.

(٨) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، ابن خروف ٢/٧٤٩.

القول الثاني : أن (غير) منصوب بـ(تأمروني) على تقدير : (أن أعبد) ثم حُذفت منه (أن) كما حُذفت من (أحضر الوغى) ، وعلى هذا يكون التقدير : أتأمروني غيرَ الله أعبدُ) فـ(أعبد) بدل اشتمال من (غير) فكأنه قيل : أتأمروني عبادة غير الله ؛ كما أن معنى : ضربتُ زيداً رأسه ، ضربتُ رأسَ زيدٍ، وهو قول المبرد والفارسي^(١)، قال المبرد : (وقد يجوز وهو بعيد على قولك: ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوغى ، فكأنَّ التقدير : قل أغير الله تأمروني أعبد ؟ فنصب (غير) بـ(تأمروني) ، وقد أجازهُ سيبويه على هذا)^(٢).

وقد ظهر من خلال العرض أهمية حمل القراءة القرآنية على الشاهد الشعري لإيضاح المسائل النحوية .

٢ - حذف الخبر لدلالة الحال عليه ضرورةً

قال الشاعر :

على مثلها أمضي إذا قال صاحبي * ألا لبيتي أفديك منها وأفتدي^(٣)

اللغة : أفديك منها : أعطيك فداءك وتتجو ، أو أفندي أنا منها ، أو لبيتي أقدر أن أفديك منها وأفتدي نفسي.

والمعنى : على مثل هذه الناقة أسير وأمضي إذا قال صاحبي إنا هالكون من خوف الفلاة ، وليبتي أقدر أن افنديك وافندي نفسي.

والشاهد في البيت قوله : لبيتي أفديك منها ، حيث جاء الضمير في (منها) دون ذكر الفلاة التي يعود عليها^(٤) ، ووجه الضرورة أن هذا البيت من

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الفارسي ٢/٢٠٦.

(٢) المقتضب ٢/٨٥ - ٨٦.

(٣) البيت من بحر الطويل ، في الديوان ص ٤٦.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ٩٦ ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ،

بحر الطويل ووزنه في الحالتين: فعولن مفاعلين فعولن مفاعلن، وقد اضطر الشاعر إلى هذا الحذف، حيث يجوز للشاعر أن يحذف بعض الكلمات في البيت اضطراراً كما في قول درهم بن زيد الأنصاري^(١).

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتِ بِمَا * عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ

والشاهد فيه قوله: نحن بما عندنا، حيث حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه واستغناءً بذكر خبر الأول عن خبر الآخر، والتقدير: نحن راضون بما عندنا^(٢)، وهذا دليل على جواز الإضمار قبل الذكر، لأن ما بعده يفسره.

وقد استشهد ابن الأنباري بقول طرفة السابق، على جواز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه، شريطة التفسير ودلالة اللفظ على المحذوف، ارتكازاً على أن السامع سيفهم المقصود من سياق الكلام، ولا خلاف بين النحاة في ذلك^(٣)، كما في قوله تعالى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)^(٤)، يعني الشمس، ولم يجر لها ذكر، وقوله تعالى: (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)^(٥)، يعني الأرض^(٦).

وتلاحظ هنا أنه قد يأتي النحاة بشاهد سماعي من القرآن الكريم لتجويد ما يخرج عن القياس في الضرورات الشعرية.

(١) البيت من بحر المنسرح ديوان رؤية، ص ٦٣، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٩٧ وشرح ابن عقيل ٢٤٤/١ وشرح أبيات سيبويه ٤١٧/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٩٧، وخزانة الأدب ٢٩٥/١٠ وشرح ابن عقيل ٢٤٤/١ وأمالى ابن الشجري ١١٣/٣.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٩٦ - ٩٧.

(٤) ص / ٣٢.

(٥) الرحمن / ١.

(٦) الإنصاف ٩٧ وشرح الشواهد الشعرية، محمد محمد الحسن ٣١٠/١ وشرح المعلقات السبع، أبو عمرو الشيباني ٤٦.

٣ - تخفيف المشدد وحذف أحد حروفه ضرورة

قال الشاعر :

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ * وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرٌ (١)

اللغة : صحوت : تركت الصبا والباطل ، ساقنتك : هاجت شوقك ، هر : اسم امرأة ، المستعر : الملتهب، والمعنى : يتساءل الشاعر عن سبب يقظته وقلقه هل هو صحو ؟ أم شوقه لمحبيبته ، نعم إن من الحب جنوناً محرقاً .
والشاهد فيه قوله : (هِرْ) حيث فك الراء المشددة وحذف إحدى الراءين ضرورة^(٢).

ووجه الضرورة أن هذا البيت من بحر الرمل ووزنه على الشاهد : فعلاتن فاعلاتن فاعلن * فعلاتن فاعلاتن فعلن ، وعلى الأصل فيكون : فاعلن في العروض (فاعلاتن).

وقد يحذف أحد الحرفين المشددين للضرورة الشعرية ، ومن الحذف الذي جاء في فصيح الكلام قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)^(٣) بحذف التثوين من (أحد) ومنه قوله تعالى : (عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ)^(٤) ، فجعل (عزيز) عربياً ، وحذف فيه التثوين لالتقاء الساكنين ، كحذفه أحد الراءين في (هر)^(٥) .

وقد علل ابن السراج هذا الحذف في الشاهد بأن الذي بقي يدلُّ على أنَّه قد حذف من الحرف مثله ، لأنَّ كل حرف مشدد فهو حرفان، وإنَّما قطعتة القافية، لأنَّ الوزن قد تمَّ^(٦).

فيجوز الحذف في الشعر على كثرتة ، قال سيبويه : (واعلم أنَّه يجوز في

(١) البيت من بحر الرمل ، الديوان ص ٦٣.

(٢) الخصائص ٢/٢٣٠ ، شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٣/١٩٣ ، الأصول في النحو ٣/٢٤٨ ، لسان العرب ٥/٢٦١ ، الشواهد الشعرية ، ص ٤١١/١.

(٣) الإخلاص / ١ - ٢.

(٤) التوبة / ٣٠.

(٥) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٣/١٩٣.

(٦) الأصول في النحو ٣/٤٤٨.

الشعر ما لا يجوز في الكلام، وحذف ما لا يُحذف^(١).

٤ - حذف النون لملاقة ساكن ضرورةً

قال الشاعر :

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقِهَا * ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ^(٢)

اللغة : طارق الهموم : النازل منها القونس : العظم الناتئ بين أذني

الفرس .

والمعنى : اصرف عن نفسك هموم الحياة وكدرتها بسهولة كما تضرب

نتوء أذني الفرس ليستقيم.

الشاهد في البيت قوله : (اضرب بهمزة وبدونها حيث حذف النون من

(اضرين)^(٣).

ووجه الضرورة أنّ هذا البيت من بحر المنسرح ووزنه على الشاهد :

مفعولن فاعلات مستعلن ، أما على الأصل : فاعلاتن فاعلات مستعلن فاعلاتن

مستعلن فعلن .

استشهد به السيوطي في باب (حذف الحرف) لملاقة ساكن ، ويندر

حذفها في الوصل دونه برواية "اصرف"^(٤) وأورده ابن يعيش (اضرب)^(٥) بهمزة

موصولة ، والرواية المثبتة في الديوان (اضرب) بهمزة مقطوعة^(٦) ، وذكر

ابن الأنباري الشاهد برواية (اضرب) بفتح الباء ، وحذف النون والأصل :

(اضرين عنك) ، بفتح الباء ، ونون التوكيد خفيفة ساكنة ، لأنّ فعل الأمر يُبنى

(١) الكتاب ٢٦٦/١-٢٨.

(٢) البيت من بحر المنسرح ، في الديوان ، ص ٨٥.

(٣) همع الهوامع ٥١٦/٢ ، شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ١٧٨/٣ ، شرح المفصل ١٧٣/٥.

(٤) همع الهوامع ١٦/٢.

(٥) شرح المفصل ١٧٣/٥ وانظر: الخزانة ٤٥٠/٨ والإنصاف ٧٠٧/١.

(٦) وانظر: الإنصاف ٧٠٧/١ سر صناعة الإعراب ٩٧/١ ، الخصائص ١٢٧/١.

مع (نوني) التوكيد على الفتح ، إلا أنَّ الشاعر حذف (نون) التوكيد وهو ينويها ،
فلذلك أبقى الفعل على ما كان عليه وهو مقرون بها لتكون هذه الفتحة مشيرة إلى
النون المحذوفة ودالة عليها ، وهذا شاذ ؛ وعلّة شذوذه أن (نون) التوكيد الخفيفة
إنّما تحذف إذا وليها ساكن^(١).

وقد أجمع النحاة على أن هذه النون ربّما حُذفت في الشعر لما كان حذفها
لا يُخل بالمعنى وإن لم يكن بعدها ساكن على توهم الساكن ، أو توهم اتصال
النون من (اضربن) بالساكن بعده ، ويكون حذفها تخفيفاً بمنزلة التتوين ، ولذلك
يُبدل منها في الوقف^(٢).

وأشار ابن يعيش إلى جواز الحذف في الشعر وفي غير الشعر وذلك
بقوله: (وهذا أمر هذه النون ، وإنّما حُذفت وخالفت التتوين ، لأنّ ما يلحق
بالأفعال أضعف ممّا يلحق بالأسماء ، لأنّ الأسماء هي الأول والأفعال فروع
دواخل عليها ، ولأنّك مخير في النون إن شئت أتيت بها وإن شئت لا ، إلا ما
وقع منها مع الفعل المستقبل في القسم ، والأسماء كلها ما يتصرف منها فالتتوين
لازم لها)^(٣).

بينما عدّ ابن جني هذا من الشذوذ في الاستعمال والضعف في القياس ،
وذهب إلى أن الغرض من التوكيد إنّما هو التحقيق والتسديد ، وفي حذفها
لا يليق الإطناب والإسهاب كما أن فيه نقض للغرض^(٤).

وتابعه في هذا ابن هشام الأنصاري ، وابن عصفور ، حيث يُقال في

(١) الإتيان ٧٠١/١ ، شرح جمل الزجاجي ابن عصفور ١٧٨/٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ١٧٨/٣ ، سر صناعة الإعراب ٩٧/١ ، شرح المفصل
١٧٣/٥ .

(٣) شرح المفصل ١٧٣/٥ .

(٤) الخصائص ١٢٧/١ .

اضررين يا قوم: اضربوا ، وفي اضرين يا هند : اضربي ، وحذفها في ذلك ضرورة^(١).

وهذا الحذف وإن كان غير مقيس لا بدّ من قبوله؛ لأنّه ورد كثيراً على لسان العرب، وجاء به السماع ، وخرّج بعضهم عليه قوله تعالى : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)^(٢) بالفتح ، وقيل إنّ بعضهم ينصب بـ(لم) ويجزم بـ(لن) ، وتعليل الحذف هنا الحمل على ما ثبت حذفه أولى^(٣).

٢- قطع الهمزة في الفعل المضارع بعد (أو)

قال الشاعر:

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي * على الشكر والتسأل أو أنا مُفتدي^(٤)
اللغة : مولاي : ابن عمي ، خانقي : مضيق عليّ ان شكرته أو سألته
أو سكت، وخنقت الرجل خنقاً : عصرت حلقة.

والمعنى : يقول : ولكن ابن عمي رجلٌ ضيق الأمر عليّ حتى كأنّه يأخذ على متفسي على حال شكري إياه وسؤالي عوارفه وعفوه.

والشاهد في البيت قوله: (أو أنا مفتد) ، حيث قطع الشاعر ولم يتبع ما قبله ، كأنّه قال : (أو أفندي على الابتداء) ، وتقول (هو قاتلي أو افتدي منه)^(٥).
استشهد سيبويه بهذا الشاهد على جواز القطع بعد (أو) التي ينصب المضارع بعدها ، وأشار إلى أن ما بعد (أو) قد يُرفع على القطع والابتداء، إذ هو خبر لمبتدأ محذوف كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(٦).

(١) انظر: الممتع في التصريف ، ص٢١٦ ، ومغني اللبيب ، ص٨٤٢.

(٢) الإنشراح/١.

(٣) مغني اللبيب ، ص٨٤٢.

(٤) البيت من بحر الطويل ، الديوان، ص٥٢.

(٥) الكتاب ٤٩/٣ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه السيرافي ٢٤/٣.

(٦) الشورى /٥١.

والتقدير : أو هو يرسل^(١).

وهذا يعني أن سيبويه قد حمل الآية الكريمة على قول طرفة^(٢)
وذهب بعض النحاة إلى أن الأصل في (أو) العطف حيث كانت، ومعناها
أحد الأمرين ، وهذا هو وجهها المعروف ، وقد ينصب ما بعدها إذا كان بمعنى
(إلا أن) كما يُرفع ما بعدها على القطع والابتداء إذ هو خبر لمبتدأ محذوف^(٣).
وذهب يونس إلى أنه رُفِعَ على الاستئناف والقطع، وجعل ما بعده جملة
مبتدأ فكأنه قال : (أو أن يرسل)^(٤).

وفي السياق نفسه قال السيرافي عن وجه الاستدلال في هذا البيت:
(وقد جعله سيبويه شاهداً على جواز رفع الفعل لو وقع موقع هذه الجملة التي
هي مبتدأ وخبر^(٥)).

ورواية البيت في الديوان : أو أنا مفتدٍ ، بحذف الياء .
ومن التوضيح السابق يتبين أنه يجوز القطع في الفعل المضارع بعد (أو)
إذا كان مبتدأً كما يجوز نصب الفعل بعد (أو) نظراً إلى الأصل كما يجوز الرفع
بعدها نظراً إلى الحال.

(١) الكتاب ٤٩/٣ .

(٢) الكتاب ٤٩/٣ وانظر : شرح السيرافي ٢٤٦/٣ والنكت ٧٢٣/١

(٣) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ٢٤٦/٣ والنكت ٧٢٣/١

(٤) شرح السيرافي ٢٤٦/٣ والنكت ٧٢٣/١ والتعليقة ١٦٦/٢

(٥) شرح كتاب سيبويه ، ابن السيرافي ٥٠/٢

المبحث الثاني: الشواهد الصرفية

١- تحريك الحرف اتباعاً للأول ضرورةً

قال الشاعر :

أَيُّهَا الْفَتَيَانُ فِي مَجْلِسِنَا * جَرِّدُوا وَرَاداً وَشُقُرُ (١)

اللغة : الورد : جمع ورد هو الأحمر كلون من الورد ، شقر : جمع أشقر والمعنى : يفتخر الشاعر بخيل قومه وفرسانها ، أي : ألقوا عن هذه الخيول جلالها وأسرجوها للقاء.

والشاهد فيه فيه قوله : شُقُرُ ، حيث حرك الحرف الثاني اتباعاً للأول. (٢) ووجه الضرورة أنّ هذا البيت من بحر الخفيف ووزنه على الشاهد : فاعلاتن فاعلن مفتعلن ، وقد طرأت عليه زحافات وعلل.

واستشهد به الطبري على أنّ اللام محرّكة وكان حقها التسيكين ، لأنّ القياس في (شُقُرُ) سكون اللام (فتكون شُقُرُ) وقد رُوِيَ في الشواهد عن أبي عمرو ، (عُغْفُ) بضم اللام (٣) وقد جاء في تفسير قوله تعالى : (وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (٤). أنّ من قرأ بالتسيكين فقد جمع الأغلف مثل أحمر وحمر ، ويُقال للسيف إذا كان في غلاف (أغلف) ، وقوس غلفاء ، وجمعها (عُغْفُ) ولا يجوز تثقيله إلا في ضرورة الشعر نحو قول طرفة ... وراداً وشُقُرُ). فتحرّكت اللام لضرورة الشعر ، فمن قرأ عُغْفُ منقلاً فهو جمع (غلاف) نحو : مثال ومثُل ، فيكون معناه إنّ قلوبنا أوعيةٌ للعلم (٥).

(١) البيت من بحر الخفيف ، الديوان ، ص ٧٠.

(٢) الخزانة ٣٧٩/٩ ، الخصائص ٣٣٥/٢ ، شرح الشواهد الشعرية ، ص ٥٦٢.

(٣) تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن ٣٢٤/٢

(٤) البقرة / ٨٨ .

(٥) تفسير الطبري ، جامع البيان ، ٣٢٤/٢ .

وما أوضحه الطبري في حمل الشاهد على القراءة الشاذة جاء محققاً
 لأغراض النظم ودالاً على جواز التحريك للضرورة ليس إلا ، قال ابن جني :
 (ينبغي أن يكون اتباعاً يدلك على ذلك أنه تكثير أشقر وشقراء ، وهذا قد يجيء
 فيه المعتل اللام نحو : قفوّ وعشوّ ، ولو كان أصله فُعلاً لما جاء في المعتل)^(١).
 وقد أجمع النحاة على أن ما كان على تكسير فَعِيلِ وفَعُولِ وفَعَالِ وفِعَالِ
 مما لامه معتلة ، لا يأتي على (فُعَلِ)^(٢).

٢ - قلب الواو (تاءً) ضرورةً

قال الشاعر :

فإنَّ القَوَافِي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا * تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرَ^(٣)

اللغة : القوافي : القصائد ، يتلجن : يدخلن من الولوج وهو الدخول ،
 الموالج : جمع مولج وهو مكان الولوج.
 والمعنى : يريد الشاعر أن قصائد الهجاء تبلغ من التأثير في نفس المهجو
 مواضع بعيدة لا تتألفها أسنة الإبر إذا طعن بها المهجو .

والشاهد فيه قوله : (يتلجن) ، وهو مضارع (افتعل) وأصله : (يوتلجن)
 فقلب الواو وهي (فاء) الكلمة (تاءً) ثم أدغم التاء في التاء^(٤) . ووجه الضرورة أن
 هذا البيت من بحر الطويل ووزنه على الشاهد: فعولن مفاعلين فعول مفاعلن ،
 الوزن كما هو لا يتغير لأنّ الواو متحركة ، وعندما قلبت (تاءً) محافظة على
 حركتها.

(١) الخصائص ٣٣٧/٢ .

(٢) الخصائص ، ٣٣٧/٢ .

(٣) البيت من بحر الطويل ، الديوان ، ص ٦٢ .

(٤) الخصائص ١٥/١ ، التصريح ٣٩٠/٢ ، شرح المفصل ٣٩٤/٥ ، شرح الشواهد الشعرية ،

استشهد به النحاة برواية : (فإن القوافي) و(تضايق) بدلا من (تضيق) ولكنها لا تؤثر على الشاهد^(١)، والرواية المثبتة في الديوان : رأيت القوافي يتلجن * تضايق ...^(٢).

قال ابن جنى : (وأما ما نقيس عليه لكثرتة فافتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه واواً ، فإنّ واوه تُقلب تاءً وتُدغم في (تاء) (افتعل) التي بعدها وذلك نحو : اتزن أصله : أوتزن ، فقلبت الواو تاءً وأدغمت في تاء (افتعل) ، فصار (اتزن) ، ومثله : اتعد واتصف من الوصف ، ثم استدل على هذا القلب الشاذ بقوله ... فإن القوافي يتلجن)^(٣).

ولعلّ السبب في قلب الواو في ذلك تاءً ، أنّهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب أن يقلبوها ياءً إذا انكسر ما قبلها فيقولوا : ايتعد وأيترن وأيتلج ، وإذا انضم ما قبلها رُدت الواو فيقولون : مُوتعدٌ ، ومُوتَرنٌ ومُوتَلجٌ ، وإذا انفتح ما قبلها قلبت أيضاً فيقولون : يا تَعْدُ ويا تَرنُ ويا تَلجُ ، فأبدلوا منها التاء ، لأنّها حرف جلد لا يتغير ما قبله)^(٤).

وقد جاء مصدر هذا الفعل (ولوجاً) وهو من مصادر غير المتعدي على معنًى: ولجتُ فيه ، وأولجه: أدخله ، قال أبو حيان : (ولج يلجُ ولوجاً ولجّةً وولجاً وولج تولجاً وائلج اتلاجاً)^(٥). وقد قاس عليه الطبري في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ﴾^(٦).

(١) شرح المفصل ٣٩٤/٥ ، التصريح ٣٩٠/٢ ، لسان العرب ٤٠٠/٢ الخصائص ١٥/١ ، المقاصد النحوية ٢١٠٨/٤ .

(٢) الديوان ، ص ٦٢ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١٥٧/١ .

(٤) الممتع في التصريف ، ص ٢٥٦ .

(٥) البحر المحيط ٨٠/٣ وانظر : لسان العرب ٤٠٠/٢ .

(٦) سبأ / ٢ .

أي : يعلم ما يدخل الأرض وما يغيب فيها من شيء من قولهم : ولجتُ في كذا إذا دخلت فيه^(١) .

والصحيح أنه قد تُقلب بعض الحروف للضرورة ، في سياق رد الفرع إلى الأصل .

٣- عدم إبطال عمل أسماء الشرط للضرورة

قال الشاعر :

ولستُ بحلالِ التَّلَاعِ مخافةً * ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ^(٢)

اللغة : التلاع : جمع تلعة وهي مجرى الماء من الأودية إلى الرياض أو هي المرتفع من الأرض والمنخفض يسترقد : طلب الرافد أي: العطاء ، والمعنى : لست ممن يسكن الأودية بحيث يخفي مكاني خشية الأعداء أو السؤال ، بل أنزل المكان الظاهر، ومتى يسألني القوم أعطهم .

ووجه الضرورة أنّ هذا البيت من بحر الطويل ووزنه عروضياً على الشاهد : فعول مفاعيلن فعول مفاعلن وعلى الأصل : فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن، علماً بأنّ إبطال العمل لا يُؤثر في الوزن، والشاهد فيه قوله : (ولكن متى يسترفد القوم أرفد) ، حيث أضيف إلى اسم الشرط (لكن)، فكان الواجب هنا إبطال عمل اسم الشرط، ولكن الشاعر أعمل فجزم الفعلين بعده ضرورة^(٣).

وقد زعم بعض النحاة أنه يجوز في الكلام والشعر ، ورفضه ابن عصفور^(٤)، وقد أورده السيوطي برواية : (ولست بمحلال ولست بحلال) وأورده ابن عصفور^(٥) : ولست بحلال التلاع لبيته والرواية المثبتة في الديوان

(١) تفسير الطبري ، جامع البيان ٣٤٨/٢٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، الديوان ص ٤٧ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٣٢١/٢ ، الكتاب ٢٤٢/١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٣٢١/٢ .

(٥) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ٣٢١/٢. وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢ ، وشرح

الشواهد الشعرية ، ص ٢٨١ ، الديوان ، ص ٤٧ .

والتي وردت في معظم كتب النحاة : ولست بحلال ومما يجدر ذكره أنّ أسماء الشرط إذا تقدمها عامل بطل عملها ما عدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشرط، فمثال دخول حرف الجر : **بِمَنْ تَمَرُّزُ أَمُرُّزُ بِهِ** ، ومثال الإضافة : **غَلَامٌ مِنْ تَضْرِبِهِ أَضْرِبُهُ** ، كما إذا تقدم أسماء الشرط (لكن) أو أُضِيفَ إِلَيْهَا ظَرْفَ زَمَانٍ ، فإن الفعل يرتفع ويبطل معنى الشرط ، ولا يجوز إبقاؤها على ما كانت عليه من الجزم إلا ضرورة^(١).

وقال ابن هشام تعليقاً على قول طرفة : (حيث جزم "بمتى" فعلين ، أولهما: فعل الشرط وهو قوله : "يسترقد" ، وثانيهما : جواب الشرط وجزاؤه ، وهو قوله : "أرقد" ، وأصل (متى) ظرف زمان ثم تضمنت معنى الشرط ، وهو ما وُضِعَ للدلالة على الزمان ثم تضمن معنى الشرط وهو "متى"^(٢).

والملاحظ أن ابن هشام من خلال استشهاده بقول الشاعر لم يتطرق إلى امتناع جزم الفعلين بإضافة (لكن) ، وقد تابعه في ذلك البغدادي حيث استشهد به على جواز وقوع الجملة الشرطية بعد (لكن) لكونها لا تغير معنى الجملة فاذا قلت : ما أنا ببخيل ولكن إن تأتيت أعطك ، جاز هذا وحسن ، لأنك قد تضمهرها هنا كما تضمهر في (إذا)^(٣).

فشرط جواز وقوع أداة الشرط بعد (لكن) عند البغدادي هو تقدير الضمير بينهما ، وحينئذ لا ضرورة فيه بل هو حسن للفصل كما قال سيبويه^(٤).

فالبغدادي يشترط تقدير الضمير ، فإن لم يُقَدَّر الضمير فلا يجوز وقوع الأداة بعد (لكن) إلا في ضرورة شعر ، قال البغدادي : (ولم يصب الأعم في

(١) شرح جمل الزجاج ، ابن عصفور ، ٣١٩/٢ - ٣٢١ .

(٢) شرح شذور الذهب ، ص ٣٣٥ .

(٣) الخزانة ٦٦/٩ - ٦٨ .

(٤) الخزانة ٦٦/٩ وانظر : الكتاب ٢٤٢/١ ، ٣٠٧٨ .

قوله في هذا البيت حذف المبتدأ بعد لكن ضرورة والمجازاة بعدها والتقدير :
ولكن أنا متى يسترقد القومُ أُرْفَدُ^(١).

٤- التعجب من (أبيض) ضرورة

قال الشاعر:

أَمَّا الْمَلُوكُ فَأَنْتِ الْيَوْمَ الْأَمْهَمُ * لَوْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْيَالٌ طَبَّاحٌ^(٢)

اللغة : السريال : القميص أو كل ما لبس .

والمعنى : يهجو أحدهم واصفاً إياه بالبخل الشحيح، فيقول : عندما يدخل
الناس في الشتاء ويعسر عليهم إيجاد ما يأكلونه تكون أنت أكثر الناس شحاً ،
فطباخك لا يعمل ، بل تبقى ملابسه بيضاء، لأتأك لا تولم لأحد ، ولا تطبخ
شيئاً.

والشاهد فيه قوله : (أبيضهم) ، حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض^(٣) .
استشهد به ابن عصفور برواية : إذا الرجالُ شتوا واشتد أكلهم * فأنت
أبيضهم^(٤) .

وكذا في اللسان^(٥) وفي أمالي المرتضى : إن قلت نصرٌ فنصر كان
شرفني * قدماً وأبيضهم سريال طباخ^(٦) .

إلا أنّ هاتين الروایتين لا تؤثران على الشاهد ، وليس في البيت ضرورة

(١) الخزانة ٦٦/٩ .

(٢) البيت من بحر البسيط ، الديوان ، ص ٣٧ .

(٣) شرح التصريح ٤٩٢/١ ، شرح جمل الزجاجي ابن عصفور ٣٨/٢ ، أمالي المرتضى
٩٢/١ ، الإنصاف ١٤١/١ - ١٤٤ ، شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٣٨/٢ .

(٥) اللسان ١٢٤/٧ .

(٦) أمالي المرتضى ٩٢/١ .

عروضية تُذكر .

المشهور عند النحاة أنه لا يجوز التعجب إلا مما كان من الصفات ،
وأن (أفعل) التفضيل لا يُشتق من اللون الأبيض ، لأنّ الألوان عادة لا
تُستخدم في التفضيل مباشرة بل يُقال : أكثر بياضاً أو أشدّ بياضاً ، وقد ذهب
الكوفيون إلى جواز استعمال (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصة
بين سائر الألوان نحو أن تقول : الثوب ما أبيضه ، وهذا الشعر ما أسوده ،
لأنّهما أصلان للألوان ، واحتجوا في ذلك بالنقل ، فمن النقل قول طرفة : إذا
الرجال ...، ووجه الاحتجاج أنّه قال : (أبيضهم) ، وإذا جاز ذلك في (أفعلهم) ،
جاز في (ما أفعله) و(أفعل) ، لأنّهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، أما البصريون
فقد رفضوا هذا الرأي ، لأنّه لا يجوز بالإجماع أن يستعمل ما كان لوناً لأنّ باب
الفعل فيهما يأتي على (أفعل) نحو : (أحمر) و (أبيض) و (أصفر) و (أخضر)
، أو لأنّ هذه الأشياء مستقرة في شخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ،
وأي العلتين قدرنا ؛ وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في
علة الامتناع ، فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان^(١).

ويُفهم من مجموع الآراء السابقة أنّ الحق ما ذهب إليه البصريون وذلك
استناداً إلى أنّ كل شيء لا يُقال فيه (ما أفعله) لا يجوز أن يُقال فيه : هو أفعل
من كذا ولا أفعل به ، لأنّ هذا كله من باب التفضيل ، فلا يجوز أن تقول : ثوبك
هذا أبيض من ثوب عمرو كما لا تقول : ما أبيض ثوبك ، ولكن تقول : ثوبك
أشدّ بياضاً من ثوب عمرو وكذلك نقول : أشدّ بياض ثوبك ، ولا تقول : أحمر
به .

كما لا يُقال ، ما أبيض فلاناً وما أحمر فلاناً من البياض والحمرة^(٢).

(١) الإنصاف ١/١٤١-١٤٤ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ١/٣٩ .
(٢) كتاب الجمل في النحو ، ص ١٠١-١٠٢ ، وانظر : أمالي المرتضى ١/٩٢ ، واللسان
١٢٤/٧ .

وعزا بعض النحاة علة عدم جواز التعجب من الألوان والعاهات ، لأنَّ أفعالهما في الأصل على وزن (افعلّ) و (افعلّ) ، وهما أزيد على ثلاثة أحرف ولذلك لم يُعلوا حَوْلَ وَعَوِرَ وَسَوِدَ ، لأنَّها في معنى أحول وأعور وأسود ، أما قول طرفة : إذا الرجال شتوا ... فلا يُقاس عليه ولا يُؤخذ به ، لأنَّه ضرورة ، فلا حجة فيه ، لأنَّه شاذ ، وإن كان على وزن (أفعل) ولم يكن همزته للتعدية ، جاز التعجب منه نحو قولهم : ما أخطأه وما أصوبه وما أنتته وما أظله وما أضواه ، ولم يقولوا : ما أجوبه استغناءً عن ذلك بقولهم : ما أحسن جوابه ، وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلا أن يشذ من ذلك فيُحفظ ولا يُقاس عليه ، والذي شذ من ذلك قولهم : ما أعطاه للدنانير وما أولاه للمعروف وما أضيعه للشيء^(١).

وقال المرتضى في قوله : أبيضهم : (فكان الشاعر قال : ومبييضهم ، فلما أضافه انتصب ما بعده لتمام الاسم ، وهذا أحسن من حمله على الشذوذ ، كما فيه وجه آخر وهو أن (أبيض) في البيت ، وإن كان في الظاهر عبارة عن اللون فهو في المعنى كناية عن اللؤم والبخل ، فحمل لفظ التعجب على المعنى دون اللفظ ، وقيل : إن (أبيض) في البيت ليس هو الذي للمفاضلة ، وإنما هو (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) كقولك : أبيض وبيضاء ، ويجرى ذلك مجرى قولهم : هو حسن القوم وجهاً وشريفهم خلقاً^(٢).

ونذكر ابن عقيل أن في البيت شاهداً آخر ، وهو قوله (لؤماً) ، حيث جاء مفعولاً مطلقاً ، وناصبه ليس هو قوله : الأهمم الذي هو (أفعل) التفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه الأهمم ، وتقدير الكلام على هذا ، فأنت اليوم الأهمم

(١) المقرب ٧٣/١ ، الإنصاف ١٤١-١٤٤ ، شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .

(٢) أمالي المرتضى ٩٢/١ .

تلوّم لؤماً^(١).

٥- نصب الفعل بعد الفاء وتغيير وجه الإعراب للقافية ضرورة

قل الشاعر :

لنا هَضْبَةٌ لا يَدْخُلُ الدَّلُّ وَسَطَهَا * وَيَأْوِي إِلِهَا المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا^(٢)

اللغة : الهضبة : الجبل ، وهي كناية عن عزة قومه ومنعتهم .

والمعنى : إن لنا قوماً منيعين لا يستطيع عدداً أن يضرنا أو يلحق الدل

بنا، وقومنا يحمون من يلتجئ إليهم.

الشاهد في البيت قوله : فَيُعْصَمَا ، حيث نصب بعد الفاء ما حقهم

الرفع^(٣).

وجه الضرورة أن هذا البيت من بحر الطويل ووزنه على الشاهد : فعولن

مفاعلين فعولن مفاعن، وعلى الأصل : فعول مفاعلين فعول مفاعن.

استشهد بهذا البيت سيبويه ، وقال : وسمعت يونس يقول : (ما أتيتني

فأحدثك فيما استقبل ، فقلت له : ما تريد به ؟ فقال : أريد أن أقول : ما أتيتني

فأنا أحدثك وأكرمك فيما استقبل، قال : هذا مثل : انتني فأحدثك ، إذا أراد : انتني

فأنا صاحب كذا^(٤).

أمّا ابن عصفور فعلق على البيت بقوله : (فَيُعْصَمَا ، نُصِبَ الفعل بعد

الفاء في الواجب ، وكان حقه أن يكون مرفوعاً ، فالنصب إذن كالبدل من

(١) شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ ، وانظر : شرح التصريح ٤٩٢/١ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، في الديوان ، ص ١٢٠ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٢٤٩/٣ ، الكتاب ٤٠/٣ ، شرح كتاب سيبويه ،

السيرافي ٢٢٧/٣ ، المقتضب ٢٣/٢-٢٤ الرد على النحاة ١١٩ - ١٢٠ والأصول في

النحو ٤٧١/٣ ، المحتسب ٣٠١/١ .

(٤) المقتضب ٢٤/٢ .

الرفع^(١).

وبينَّ المبرد الأوجه الجائزة في هذه المسألة والتي تكون فيها التاء عاطفة للفعل كما تعطف في الأسماء ، ففي قولك : أنت تأتيني فتكرمني ، وأنا أزورك فأحسن إليك ، وأنا آتيك ثم أكرمك ، فيكون النصب للفعل ، إذا كان الثاني داخلاً فيما يدخل فيه الأول ، وإن أراد في قوله : ما تأتيني فتكرمني وما أزورك فتحدثني ، وما أزورك وما تحدثني ، كان الرفع لا غير ، لأنَّ الثاني معطوف على الأول، وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدثني ، وما أزورك إلا لم تحدثني على معنى : كلما زرتك لم تحدثني ، كان النصب ، لأنَّ الثاني على خلاف الأول ، وتمثيل نصبه أن يكون المعنى : ما تكون زيارة ، فيكون حديثُ منك، وفي قولك : ما تأتيني فتحدثني ، فالنصب يتمثل في معنيين يجمعهما أن الثاني مخالف للأول، فأحد المعنيين : ما تأتيني إلا لم تحدثني ، أي: قد يكون منك إتيان ولكن لست تحدثني ، والمعنى الثاني : لا يكون منك إتيانٌ ، ولا حديث ، فاعتباره ما تأتيني محدثاً وكلما أتيتني لم تحدثني ، الوجه الآخر : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي : لو أتيتني لحدثتني، وأما الرفع فعلى وجهين : أحدهما: ما تأتيني وما تحدثني ، والآخر شريك للأول داخل معه في النفي ، والوجه الثاني : أن تقول : ما تأتيني فتحدثني ، أي : ما تأتيني وأنت تحدثني وتكرمني ، وكذلك ما تعطيني فأشكرك ، أي : ما تعطيني وأنا أشكرك على حال^(٢).

وفي سياق ذي صلة قال ابن مضاء بعد أن تعرض لكلمة (فيعصما) :
(وهذه المواضع التي يُنصب فيها ما بعده الفاء، منها ما يجوز فيها العطف ، ويكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبل الفاء، ويكون معناه

(١) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٢٤٩/١ ، وانظر : الكتاب ٤٠/٣ .

(٢) المقتضب ٢٣/٢-٢٤ .

مخالفاً لمعناه، وكلّهما يجوز فيها القطع من الأول ورفع الفعل على أنّه موجب كقولهم : لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيه، إن نصب (يؤذيه) وعطف على قوله (يشتم) ، وكان المعنى : فإن الشتم يؤذيه ، أي : من شأنه أن يفعل ذلك^(١).

إذن، فالنصب في (فيعصما) تشبيهاً له بغير الواجب ، وإنّما جاز ، لأنّ النصب إنّما هو إضمار (أن) بعد الفاء عوضاً منها، إلا أن ذلك ضعيف في الكلام، وقد ذكر ابن جني أنّ بابه الشعر لا القرآن^(٢)، وفي هذا علق المبرد قائلاً : (هذا إنشاد بعضهم ، وهو في الرداءة على ما ذكرت لك وأكثرهم ينشد : (ليعضما) ، وهو الوجه الجيد)^(٣).

وإذا روى البيت : (ليعضما) _ حسب ما جاء عن المبرد _ ، فحينئذ لا شاهد يذكر لانتفاء الضرورة فيه^(٤).

٦- حذف حرف الهاء العائد إلى الاسم الموصول ضرورة

قال الشاعر :

سَبُدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتُ جَاهِلًا * وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُرَوِّدِ^(٥)

اللغة : تبدى : تظهر وتكشف .

والمعنى : إنّ الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك ، وتأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك للبحث عنها .

والشاهد في البيت قوله : كنت جاهلاً أي : جاهله حيث حذف العائد إلى

(١) الرد على النحاة ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) المحتسب ٣٠١/١ وانظر : الأصول في النحو ٤٧١/٣ وشرح كتاب سيبويه ، السيرافي ٢٢٧/٣ .

(٣) المقتضب ٢٣/٢ - ٢٤ .

(٤) الأصول في النحو ٤٧١/٣ .

(٥) البيت من بحر الطويل في الديوان ، ص ٥٦ .

الاسم الموصول الذي هو (ما) وكذلك العائد في قوله : من لم تزود^(١)، ووجه الضرورة أن هذا البيت من بحر الطويل ، ووزنه على الشاهد : فعولن مفاعلين فعول مفاعلتن ، وعلى الأصل : فعولن مفاعلين فعولن مفاعلتن .

استشهد أبو حيان بهذا البيت على جواز الحذف في العائد المنصوب^(٢) .
اشتراط النحاة لحذف العائد المنصوب شروطاً وهي^(٣) : أحدها : أن يكون غير متبع، فنحو: جاء الذي ضربته نفسه أو زليداً ، لا يجوز فيه الحذف .
الثاني : أن يكون متعيناً للربط وإلا لم يجز الحذف نحو : جاء الذي ضربته في داره .

الثالث : أن يكون الفعل الناصب تاماً لا ناقصاً نحو : جاء الذي كنته .
ولكن ابن عصفور اعترض على الحذف لضعفه^(٤) ثم استدلل بقوله تعالى : (فَأَفْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)^(٥) .

وقد علق أبو حيان على هذا الاعتراض بقوله: (ولا يسوغ ذلك، لأن ما كثر في لسان العرب مجيئه وجاء في القرآن الكريم لا يُقال فيه أنه ضعيف ، ثم له وجهٌ في قوِيّ في القياس ، لأنه منصوب من حيث المعنى ، فكما يجوز حذفه لو نصبته الفعل، كذلك يجوز حذفه إذا نصب من حيث التقدير والوصف^(٦) .
ومن النحاة من زعم أن الضمير مجرور ، لأنّ الضمير إن كان مجروراً

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ٧٦/٣ ، وشرح التسهيل ، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ، الدماميني ٢٢٢/٢ ، وتفسير القرطبي ٥١/٥ وشرح شواهد المغني ٨٠٤/٢ ، والبحر المحيط ٨٠/٩ وشرح المعلقات التسع ، ص ٨١ ، وشرح الشواهد الشعرية، ص ٥٨٤ .

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ٧٦/٣ .

(٣) شرح التسهيل ، الدماميني ٢٢٢/٢ ، وانظر : الأصول في النحو ٢٣٩/٢ .

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٧٦/٣ .

(٥) طه ٧٢/ .

(٦) التذييل والتكميل ١١٦/٣ .

بإضافة صفة ناصبة له تقديراً ؛ جاز حذفه نحو قوله : جاء الذي أنا مكرمه الآن أو غداً ، مستشهدين بقول طرفة السابق^(١).

ومنهم من ذهب إلى أنّ الضمير ليس مجروراً بالإضافة بل منصوب ، وحذف التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا بالإضافة^(٢) ، فأضاف الكسائي أنه يجوز حذف الضمير المجرور بغير وصف فيُحذف منه المضاف إليه فتقول : اركب سفينة الذي تعمل ، والتقدير : تعمل سفينته ، فحذف الضمير وانحذف بحذفه ما أُضيف إليه.

ومهما يكن من أمر في وضع الضمير أو وصفه ، إلا أن حذفه جائزٌ وسائغٌ وما جاء في الشعر ضرورة جرى له قياس في لسان العرب كما ظهر في هذا الاستعراض.

(١) شرح التسهيل ، الدماميني ٢٠٢٢/٢.

(٢) المصدر نفسه ٧٦/٣.

الخاتمة :

الحمدُ لله والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

- وفي ختام هذا البحث الذي جاء تحت عنوان : شواهد طرفة بن العبد في كتب النحاة جمعاً وتحليلاً ، نضع بين يدي القارئ أبرز ما خلص إليه من نتائج:
- ١/ وقف البحث على (واحدٍ وثلاثين) موضعاً من الاستشهاد بشعر طرفة ، منها (خمسة عشر) موضعاً في الشواهد النحوية و(سنة) مواضع في الشواهد الصرفية، و (عشرة) شواهد جاءت في الضرورة الشعرية.
 - ٢/ أظهر البحث قيمة الشاهد الشعري في تأصيل القاعدة النحوية والصرفية وفهماها.
 - ٣/ أظهر البحث أهمية حمل بعض القراءات القرآنية على الشاهد الشعري لإيضاح بعض القضايا النحوية.
 - ٤/ أكثر شواهد طرفة التي جاءت تمثيلاً للقاعدة النحوية والصرفية أخذت طابع التخريجات التي تشبه التأييد.
 - ٥/ بينت الشواهد التي عُرضت سلامة لغة طرفة وبعده عن الغموض واللحن والتعقيد، إلا ما جاء للضرورة الشعرية.
 - ٦/ يعدُّ طرفة من الشعراء المقلين في الشعر، ومع ذلك فقد حُظي شعره باهتمام كبير من علماء النحو.
 - ٧/ اختلاف روايات البيت الشعري سواء أكانت في كتب النحاة أو في الديوان ، إما أن يكون لها تأثير على الشاهد أو لا .
 - ٨/ أثبت البحث أن للغة الشاعر أثرٌ في شعره، وقد تبين ذلك عندما استعمل طرفة (ها) التنبيه مع الكاف ولم يجيء باللام كما في قوله :
رأيتُ بني عَبْرَاءَ لَا يُنْكَرُونَنِي * وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ
 - ٩/ كشف البحث أن بيان بعض الوجوه الإعرابية قد يكون بحملها على القراءات القرآنية .
 - ١٠/ وقف البحث على أوجه الضرورة الشعرية التي حملت الشاعر إلى الخروج عن الأصل.

المصادر والمراجع

- ١/ أساس البلاغة، الجرجاني، عبدالقاهر، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية.
- ٢/ أسس التحليل النحوي وتطبيقاته، عرض وتوصيف، أ. د. البسيوني عطية عبدالكريم، كلية اللغة العربية بأسسيوط، المجلة العالمية ، العدد الثالث والثلاثون ، الجزء الرابع ٢٠١٤م.
- ٣/ أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، الأعلام الشننمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان .
- ٤/ الأصول في النحو ، ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق ، د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٥/ الأعلام ، الزركلي ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، دار الملايين ، ط١٥ ، ٢٠٠٢م.
- ٦/ الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، البطليوسي ، أبو محمد عبدالله بن محمد ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٩٦م.
- ٧/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، ابن الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن عبيد الله ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، المكتبة العصرية ، ط١ ١٤٤٢هـ - ٢٠٠٣م.
- ٨/ أمالي ابن الشجري ، ضياء أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ، تحقيق محمود الطنجي، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- ٩/ أمالي المرتضى، علي بن الحسين ، غرر الفوائد ودرر القلائد ، تحقيق

- محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه،
ط ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ١٠ / أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، الإمام أبي
محمد عبدالله بن جمال الين، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة
العصرية ، بيروت ١٤١٧ هـ . ١٩٦٠ م.
- ١١ / البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف
بن علي ، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر ، بيروت ١٤٢٠ هـ.
- ١٢ / التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق
الأستاذ الدكتور حسن هنداوي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،
فرع القصيم ، دار العلم ، دمشق .
- ١٣ / التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد
، تحقيق عوض بن حمد القوزي ، جامعة الملك سعود، مطبعة الأمانة،
القاهرة، ط ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ١٤ / تفسير الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ، جامع البيان عن تأويل القرآن
، توزيع دار التربية والتراث ، مكة المكرمة.
- ١٥ / تفسير القرطبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن ،
تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،
ط ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ١٦ / تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب، ابن خروف ، تحقيق خليفة محمد
بديري ، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ، ط ١٤٢٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٧ / حاشية الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي ، على شرح الأشموني ،
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ .
- ١٨ / الخصائص ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
ط ٤ .

- ١٩/ ديوان طرفة بن العبد ، تقديم وشرح وتعليق الدكتور محمد محمود ، دار الفكر اللبناني ، بيروت، ط ١ ١٩٩٥م.
- ٢٠/ الرد على النحاة ، ابن مضاء ، تأليف أحمد بن عبدالرحمن بن محمد، دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام ، ط ١ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢١/ سر صناعة الإعراب، بن جني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٢/ شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله ، على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث ، القاهرة ، ط ٢٠ ١٤٠٠ - ١٩٨٠م .
- ٢٣/ شرح ابن الناظم ، بدر الدين ، على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ١٤٢٠هـ _ ١٩٩٦م.
- ٢٤/ شرح أبيات سيبويه ، ابن السيرافي ، تحقيق محمد الريح هاشم، دار الجيل بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٥/ شرح الأشموني ، علي بن محمد بن عيسى ، على ألفية ابن مالك، تحقيق وشرح محمد محي الدين عبدالحميد، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر ط ٢ ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.
- ٢٦/ شرح التسهيل ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، الدماميني، محمد بدرالدين بن أبي بكر ، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدي، جامعة الأزهر، ط ١ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٢٧/ شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد البدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٨/ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهرري، خالد بن عبدالله أبي بكر، دار الكتب العلمية ، بيروت ،

ط ١٢٠٠٠م - ١٤٢١م.

٢٩/ شرح جمل الزجاجي ، بن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فَوَازَ الشعار ، إشراف إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٠/ شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري ، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة.

٣١/ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، خرج الشواهد وصنفها وشرحها، محمد محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

٣٢/ شرح شواهد المغني، السيوطي ، عبدالرحمن بن أبي بكر ، لجنة التراث العربي ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

٣٣/ شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأثيري ، أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار ، تحقيق عبدالسلام محمد هرون، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب، ط ٥.

٣٤/ شرح القوائد العشر ، التبريزي ، يحيى بن علي بن محمد، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢هـ.

٣٥/ شرح المعلقات التسع ، أبو عمرو الشيباني ، تحقيق وشرح عبدالمجيد همو ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٦/ شرح معلقة طرفة، الأعلم الشنتمري، تحقيق د. درية الخطيب ، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية، بيروت.

٣٧/ شرح المفصل ، ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٨/ شرح كتاب سيبويه ، الرماني ، تحقيق شريف النجار، دار السلام ، مصر ، ط ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م .

- ٣٩/ شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، تحقيق أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- ٤٠/ الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، أبو مسلم عبدالله بن مسلم ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ .
- ٤١/ طبقات فحول الشعراء، الجمحي ، محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي بالولاء أبو عبدالله ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة .
- ٤٢/ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، ابن رشيق ، أبو علي الحسن، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل ، ط ٥ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٤٣/ القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ط ٨ ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- ٤٤/ القواعد البنائية ، شرح كافية ابن الحاجب، الجامي نور الدين عبدالرحمن، تحقيق أسامة طه الرفاعي .
- ٤٥/ كتاب الجمل في النحو ، الزجاجي ، أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحق ، تحقيق وتقديم الدكتور توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الأردن .
- ٤٦/ الكتاب ، سيبويه ، أبو البشر عمرو عثمان بن قمبر ، تحقيق عبدالسلام محمد هرون، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الكتاب مكتبة عالم الكتب ، ١٩٨٣م ، الكتاب دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، - الكتاب ، المطبعة الكبرى الأميرية بولاق ، ط ١٣١٦ .
- ٤٧/ اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، أبو البقاء عبد بن الحسين ، تحقيق عبدالإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- ٤٨/ لسان العرب، ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي، دار صادر بيروت ، ط ٣ ١٤١٤هـ .

- ٤٩/ المحتسب في تبيين وجوه القراءات والايضاح عنها، ابن جني ، تحقيق علي النجدي ، ناصف وآخرون ، وزارة الأوقاف ، مصر ١٣٨٦م هـ - ١٩٦٦م .
- ٥٠/ المخصص ، ابن سيدة ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، تحقيق خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربية ، بيروت ، ط ١ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- ٥١/ مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية ، ط ١ ١٩٨٨م .
- ٥٢/ مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين عبدالله بن يوسف، تحقيق حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ٥٣/ المقتضب ، المبرد ، محمد بن يزيد ، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب ، بيروت .
- ٥٤/ المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، تحقيق، د. علي أبوالمج ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١ ١٩٩٣م .
- ٥٥/ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، العيني، بدرالدين محمود بن أحمد ، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية ، ط ١ ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
- ٥٦/ الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، مكتبة لبنان ، ط ١ ١٩٩٦م .
- ٥٧/ النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلام الشننمري ، تحقيق زهير سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت ، ط ١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٥٨/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

